الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية

دراسة حالة: بمؤسسة الاخوة عموري للاستيراد SARL SOFRAMIMEX بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتين:

- نسرين روابح
- إيمان عزيز

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- نجلاء نوبلي

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- ربيعة بوسكار	- استاذ تعليم عالي	رئيسا	بسكرة
- نجلاء نوبلي	- استاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
- إلهام بروبة	- استاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي:2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية

دراسة حالة: بمؤسسة الاخوة عموري للاستيراد SARL SOFRAMIMEX بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة و تدقيق.

من إعداد الطالبتين:

- نسرين روابح
- إيمان عزيز

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- نجلاء نوبلي

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- ربيعة بوسكار	- استاذ تعليم عالي	رئيسا	بسكرة
- نجلاء نوبلي	- استاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
- إلهام بروبة	- استاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي:2022-2023

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

الاهداء:

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من دفعني إلى العلم وبه أزداد إفتخار

"والدي العزيز حفظه الله ورزقه الصحة والعافية"

إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

"أمي الحبيبة أطال الله عمرها ورزقها الصحة والعافية"

إلى من هم أقرب إلي من روحي وبهم أستمد قوتي وإصراري

"اختي الكبرى ايناس، اخوتي إلياس ورياض"

الى كل افراد عائلتي دون إستثناء وأصغر أفرادها "إسحاق وأمير"

كما لا أنسى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وأخص بالذكر

صديقاتي "**حسناء ونريمان وإيمان**".

الى كل **اساتذتي الكرام** وكل من كان له الفضل بعد الله في مسيرتي العلمية

الى صديقاتي.

نسرين

الاهداء:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

من علماني معنى الحياة و تعبا من اجلي ، إلى اللذان اذ اعطيتهما كل ما في الدنيا و ما وفيت اجرهما , اللذان كانا و لا يزالان سندا و قوة لي في هذه الحياة

أبي و أمي العزيزان حفظهما الله لي

إلى اجمل هدايا اهدتني اياهم امي و من تقاسمت معهم دروب الحياة **اخوتي و اختي** اللذين كانوا فخرا و سندا و قوة لي في جميع مجالات الحياة وفقهم الله

إلى حبيبات قلبي **زوجات اخوتي** الذين وقفوا معي و ارشدوني حفظهم الله

إلى من تقاسمت معهم دروب سنين و صديقات العمر الذين كانوا سندا لي احبتي **منال وحسناء ونريمان ونسرين**

و في الاخير ادعو الله ان يوفقني في هذا العمل و الحمد لله.

إيمان

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى، نحمد الله حمدا طيبا مبارك فيه على أن وفقنا على اتمام هذا العمل المتواضع.

لابد لنا ان نخطو خطواتنا الاخيرة في الحياة الدراسية من وقفة تعود إلى اعوام قضيناها مع اساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الامة من جديد.

نتقدم أولا بجزيل الشكر والإمتنان والتقدير إلى استاذتنا العزيزة " **نوبلي نجلاء** " على ما قدمته لنا من نصائح ومعلومات وتوجيهات وعلى حسن معاملتها، وحرصها على اتمام هذا العمل واخراجه على اكمل وجه، وإلى جميع اساتذتنا الافاضل بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر.

كما نشكر لجنة المناقشة على مناقشة هذا البحث، وعلى ما سيقدمونه من توجيهات.

و نختم شكرنا إلى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد على انجاز هذه المذكرة خاصة " **عبود حسناء** " و " **عجاجي ناريمان**"

و نسال الله العلي العظيم ان يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا، فان اصبنا فمن الله وان اخطأنا فمن انفسنا، والله ولي التوفيق.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، والذي يعتبر كأحد اهم الادوات الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسة والتي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز الفعالية والكفاءة في ادارة المخاطر المالية، كما يعمل على تقديم مختلف الانشطة الاستشارية لمساعدة الادارة في تفعيل ادارة المخاطر المالية، واخرى تأكيدية تتمثل في توفير تأكيد معقول حول موثوقية وملائمة المعلومات، ونظم الرقابة الداخلية لرصد ومراقبة المخاطر المالية وتقييم اثرها على الاداء المالي للمؤسسة، والاهتمام والعناية اللازمة بهذه الوظيفة ليتمكن من خلالها المدقق الداخلي بالقيام بدوره الفعال لتحقيق أهداف المؤسسة وتجنب الوقوع في المخاطر، حيث تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي في دراسة الجانب النظري، اما منهج دراسة الحالة فتم استخدامه في الدراسة التطبيقية، ولغرض الالمام بالموضوع جيدا تم اجراء دراسة ميدانية في مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد soframimex ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ان العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها بما يضمن استقلاليتها وموضوعيتها وكفاءة وفعالية عملياتها لما لها من اثر ايجابي كبير في نجاح المؤسسة ودعم ادارة المخاطر المالية.

الكلمات المفتاحية: تدقيق، تدقيق الداخلي، مخاطر المالية، ادارة مخاطر مالية.

Abstract:

The study aims to understand the role of internal auditing in activating financial risk management in economic institutions, which is considered one of the most important key tools that the institution relies on and cannot do without. Internal auditing contributes to enhancing effectiveness and efficiency in financial risk management and provides various advisory activities to help management activate financial risk management. It also provides confirmatory activities to provide reasonable assurance regarding the reliability and suitability of information and internal control systems for monitoring and controlling financial risks and evaluating their impact on the financial performance of the institution. The necessary attention and care should be given to this function so that the internal auditor can effectively fulfill their role in achieving the goals of the institution and avoiding risks. The study used descriptive and analytical methodologies in the theoretical aspect, while the case study methodology was used in the applied study. And to gain a good understanding of the topic, a field study was conducted in the Amouri Brothers Import Company (Soframimex). One of the key findings of the study is the importance of increasing attention to the function of internal auditing and activating its role to ensure its independence, objectivity, efficiency, and effectiveness, as it has a significant positive impact on the success of the institution and supports financial risk management.

Key words: Audit, internal audit, financial risks management, financial risks.

قائمة الجداول والاشكال والملاحق

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	موقع التدقيق الداخلي في المؤسسة.	14
02	موقع التدقيق الداخلي من الناحية العملية وفقا للجنة التدقيق.	14
03	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاخوة عموري للاستيراد sarl soframimex بسكرة	40

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مراحل تطور التدقيق الداخلي	5-4
02	بيان الرصيد النقدي للصندوق	50
03	تعديل بيان الرصيد النقدي للصندوق	51

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق
01	موجز من دفتر الاستاذ 1.
02	بطاقة التحميل المحاسبي
03	موجز من دفتر الاستاذ2.

مقـــدمة

لقد كشفت الازمات المالية ودعاوي الاحتيال في المؤسسات الاقتصادية الكبرى التي حدثت في السنوات الاخيرة ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية مما ادى بها الى زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتطويرها أكثر من مجرد متصيد للأخطاء وفحص لعمليات المؤسسة ودفاترها وسجلاتها، إلى اداة فعالة في خدمة الادارة واصبح يعرف التدقيق الداخلي بانه نشاط تأكيدي واستشاري مستقل مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة والتأكد من سلامة استخدام مواردها، وتحديد الانحرافات التي قد تنشأ داخلها وكذلك المساهمة في تقييم ادارة المخاطر المالية خاصة والحماية منها وتقديم المشورة والنصح في ماهية السبل الانسب لإدارتها.

حيث بعد هذه التطورات اصبح المدقق الداخلي مطالب بتحدي عوامل الخطر المحتملة على مستوى المؤسسة ككل كما يهدف التدقيق الداخلي بالدرجة الاولى الى خدمة الادارة في تحقيق اغراضها واهدافها العامة، فعن طريق التدقيق تتم مراجعة جميع العمليات المالية والادارية ومساعدة الادارة العليا في تحقيق اهدافها، وإن الهدف الرئيسي لأي وحدة تدقيق داخلي هو الاسهام في زيادة تعظيم قيمة المؤسسة.

تعتبر المخاطر المالية من اكبر التهديدات التي تواجه مختلف المؤسسات الاقتصادية عند ممارسة نشاطها، مما يجعل التخلص منها بشكل نهائي أمر غير ممكن، لكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم إمكانية التعامل معها من قبل المؤسسة، التي تقوم بدورها بتحديد وتقييم وادارة هذه المخاطر بطريقة صحيحة، وبالتالي التقليل منها، وهذا يتم من خلال تنفيذ إجراءات إدارة المخاطر المالية المناسبة.

اشكالية الدراسة:

و على ضوء هذا الاطار تبرز ملامح الاشكالية الرئيسية والتي يمكن صياغتها كما يلي:

فيما يتمثل دور عملية التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية ؟

ولنتمكن من الالمام بجميع جزئيات هذه الاشكالية سنجزئها الى الاسئلة الفرعية الاتية:

- فيما تتمثل معايير اداء التدقيق الداخلي ؟
- كيف تتم ادارة المخاطر المالية؟
- ما هي الاليات المتبعة لتفعيل دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية؟

الدراسات السابقة:

1. عامر حاج دحو،2018،التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية و دوره في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر.

هدف الباحث في هذه الدراسة الى ابراز اهمية التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في تحسين من اداء المؤسسات الاقتصادية واظهار قيمة منهج التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في اكتشاف وتقييم المخاطر بما يخدم المؤسسات الاقتصادية.

حيث استنتج في الاخير الى وجود ضعف في تطبيق مفاهيم التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية

2. براول نسيمة،2011، استراتيجية ادارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجيستير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.

هدفت الباحثة في دراستها الى تعريف وتحديد المخاطر المالية التي من الممكن ان تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية، كما تطرقت الى واقع الادارة المالية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وذلك بدراسة حالة في ملبنة الاوراس بالإضافة الى مزايا وضع استراتيجية لإدارة المخاطر المالية، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الباحثة:

ان اختلاف استراتيجية ادارة المخاطر المالية من مؤسسة الى اخرى ناجم عن اختلاف البيئة التي تعمل بها المؤسسة وطبيعة نشاطها، بالإضافة الى طريقة تفكير الافراد العملين بها الا انه هناك قواعد عامة لوضع هذه الاستراتيجية.

3. عبده احمد عبده عتش، 2011، اطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر في بيئة الاعمال المصرية، رسالة ماجيستير في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، مصر.

قام الباحث في هذه الدراسة بتقديم اطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في الادارة الشاملة للمخاطر حيث اعتمد الباحث في دراسته على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي.

وتوصل في الاخير للنتائج التالية:

الى انه من الضروري الاعتماد على المراجعين الداخليين على مدخل الادارة الشاملة للمخاطر مما يضيف قيمة للمؤسسة كما ان للمراجعة دور مهم في مساعدة الادارة في التعرف على المخاطر وادارتها.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة بالدراسة التطبيقية التي تناولنا من خلالها الواقع العملي الاجرائي لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية الذي لم يكن في الدراسات السابقة التي كانت عبارة عن دراسات استبيانية.

اضافة إلى كون الدراسة خصصت المخاطر المالية بالتحديد دون غيرها من المخاطر ودور التدقيق الداخلي في ادارتها.

فرضيات الدراسة:

نظرا للإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية سوف نقدم إجابة اولية لأسئلة البحث على شكل الفرضيات التالية:

1. تنقسم معايير التدقيق الداخلي الى مجموعتين، معايير الصفات ومعايير الاداء.
2. يتم تحديد المخاطر المالية من خلال اتباع استراتيجيات ادارة المخاطر المالية ، كاستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة.
3. توجد علاقة بين التزام المدقق الداخلي بإجراءات ومعايير التدقيق الداخلي ومدى تعرض المؤسسة الاقتصادية للمخاطر المالية.

منهج الدراسة :

في دراسة موضوعنا اعتمدنا على كل من المنهجين الوصفي والتحليلي باعتبارها ملائمان مع طبيعة المتغيرين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر المالية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في توضيح المفاهيم الاساسية وكذا عرض اهم الجوانب وابراز الدور بينهما، اما منهج دراسة الحالة فهو مطابق للدراسة التطبيقية.

تصميم البحث :

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى الاهداف المراد تحقيقها تم تقسيم هذه الدارسة الي فصلين، حيث يتناول الفصل الاول الجانب النظري من الدراسة حيث يتطرق هذا الفصل للإلمام بماهية التدقيق الداخلي وادارة المخاطر المالية، تم تقسيم الفصل الاول لثلاثة مباحث، تم تخصيص المبحث الاول لدراسة الجانب النظري للتدقيق الداخلي، والمبحث الثاني للجانب النظري لإدارة المخاطر المالية حيث تم التطرق في المبحث الثالث لدور وعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر المالية.

أما الفصل الثاني فيتناول للجانب التطبيقي الذي تم التعرض فيه لدراسة حالة في مؤسسة Sarl soframimex بسكرة، تم تقسيم هذا الفصل لمبحثين، في المبحث الاول تم التطرق فيه الى تقديم لمحة عن المؤسسة من خلال التعرض للنشأة ثم التعريف بها وهيكلها التنظيمي، وبالنسبة للمبحث الثاني تم التطرق لواقع كل من التدقيق الداخلي والمخاطر المالية في المؤسسة كما تم تناول النتائج والتوصيات المقدمة للمؤسسة.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية دراستنا في كونها تتناول موضوعا مهما في تباين لدور التدقيق الداخلي مع ادارة المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية وذلك بهدف تقييمه وتحسين عملية ادارة المخاطر المالية باتباع التوجيهات المقدمة من طرف المنظمات المهنية الدولية مثل معهد المدققين الداخليين الامريكيين والعمل بمعايير التدقيق الدولية والمحلية.

اهداف الدراسة:

- ❖ التعرف على المخاطر المالية وكيفية ادارتها بالاعتماد على التدقيق الداخلي.
- ❖ الوقوف على دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- ❖ محاولة تبيان اهمية التدقيق الداخلي بالمؤسسة لاعتبارها اداة فعالة بها.
- ❖ معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل ادارة المخاطر المالية.

اسباب اختيار الدراسة:

أ. اسباب موضوعية: وتتمثل في:

- نقص وعي المؤسسات حول اهمية ادرة المخاطر المالية.
- ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، خصوصا فيما يتعلق بإدارة المخاطر المالية.
- الضعف الذي يعيشه التدقيق الداخلي في المؤسسات الجزائرية نظرا لتطوراته.

ب. اسباب ذاتية: وتتمثل في:

- الرغبة في التعرف على واقع التدقيق الداخلي وادارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- اهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات واثره على الاقتصاد.

الصعوبات:

من اهم الصعوبات التي واجهتنا خلال دراستنا:

- ندرة الدراسات السابقة التي تجمع بين متغيري الدراسة.
- صعوبة قبول بعض المؤسسات لإجراء الدراسة التطبيقية.
- صعوبة الحصول على البيانات من طرف المؤسسة.

الفصل الاول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية

تمهيد:

إن التطور الحاصل في المجال الاقتصادي أدى إلى ضرورة اهتمام المؤسسات بالعمليات المتعلقة بها عن طريق وضع وإتباع أساس يعتمد عليها القائم بالعملية مهما كان نوعها خاصة بعد التحولات السياسية والمالية والاقتصادية، ومن أجل إن تتحكم المؤسسات في نشاطها استوجب عليها إيجاد وسائل وتقنيات تساعدها على اتخاذ القرارات، من أهمها التدقيق الذي يعني عملية فحص السجلات والقوائم المالية والبيانات المحاسبية من أجل ابداء رأي فني محايد، وهذا ما أدى إلى ظهور نوعين من هذا التدقيق هما الداخلي والخارجي ، ومن خلال هذا أصبحت المؤسسة في حاجة ملحة للتدقيق الداخلي باعتباره وسيلة إدارية رقابية مهمة داخل المؤسسة لاكتشاف كل الأخطاء والمخاطر والتلاعبات التي قد توجد وتتعرض لها المؤسسة بالأخص المخاطر المالية التي اصبحت الشغل الشاغل للمؤسسة لإدارتها والسيطرة عليها بالتنسيق مع التدقيق الداخلي.

بناءا على ما سبق سيتم في هذا الفصل عرض ما يلي: في المبحث الاول والثاني سنتطرق لماهية كل من التدقيق الداخلي وادارة المخاطر المالي أما في المبحث الثالث سنتناول دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية.

المبحث الاول: التدقيق الداخلي.

تعد عملية التدقيق وسيلة مهمة في المؤسسة لضمان والتأكد من صحة ودقة المعلومات، لذلك تلجأ الكثير من المؤسسات لاستخدامه رغبة في تحقيق أهدافها وتجنب الوقوع في الخطأ الذي قد يعرضها لمشاكل كبيرة، لهذا السبب قامت بوضع عدة إجراءات من بينها التدقيق الداخلي للمؤسسة، وسنحاول في هذا المبحث التطرق لماهية التدقيق الداخلي والمتمثلة في ثلاث مطالب يعالج كل منها مفهوم التدقيق الداخلي أولا، وأنواع وخصائص ووسائل التدقيق الداخلي ثانيا، وأخيرا وظائف وإدارة ومعايير التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي.

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق في الفرع الأول إلى لمحة تاريخية عن موضوعنا التدقيق الداخلي، وفي الفرع الثاني مفهومه حيث أولا ذكرنا مفهوم التدقيق بصفة عامة وثانيا ذكرنا مفهوم التدقيق الداخلي، وفي الفرع الثالث أهميته، وذكرنا كذلك أهدافه في الفرع الرابع.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن التدقيق الداخلي.

مر التدقيق الداخلي منذ نشأته بعدة مراحل وتطورات شملت التعديلات والإضافات على تعاريفه ومفاهيمه ونطاق عمله الرقابي لتنسجم مع هذا التطور ولا سميا في الأهداف المرجوة منه فضلا عن الحاجة لخدماته كوظيفية رقابية تقدم لإدارة الوحدة الاقتصادية.

إذ تشير اغلب الدلائل على أن بدايات ظهور التدقيق الداخلي كانت في الولايات المتحدة الأمريكية ومع ظهور الشركات الكبرى في القرن التاسع عشر، انتبهت إدارة الشركات في الميادين المختلفة إلى أهمية التدقيق الداخلي وقيمة خدماته التي تخطت تدقيق البيانات المالية لتكرسه في تجهيز تقارير التشغيل الموثوقة.

ولتحديد مراحل تطور التدقيق الداخلي منذ نشأة معهد المدققين الداخليين الأمريكي عام 1941 . (عباس و بن عويدة، 2022، صفحة 14)

الجدول رقم 1: مراحل تطور التدقيق الداخلي.

الفترة الزمنية	الهدف من عملية التدقيق	نوع الفحص	دور الرقابة الداخلية
ما قبل عام 1940	-تحديد مدى عدالة، وصحة المركز المالي -اكتشاف أوجه التلاعب والأخطاء	تدقيق اختياري	بداية الاهتمام
1941 _ 1950	-تحديد طبيعة وهدف التدقيق الداخلي. -مسؤولية واستقلالية التدقيق الداخلي. -هدف التدقيق تحسن العمليات	تدقيق مستمر	الاهتمام قوي كونه جزء من نظام الرقابة
1950 _ 1960	-التركيز على الفعالية، الفحص والتقييم المستمر لعمل الوحدة.	تدقيق مستمر	اهتمام قوي كونه جزء من نظام الرقابة
1960 _ 1970	-تدقيق سلامة الإدخال لسجلات الوحدة -التمييز بين أهداف التدقيق الداخلي للوحدات الكبيرة والصغيرة لا يتعلق مباشرة بالأمور المالية	تدقيق مستمر	اهتمام قوي كونه جزء من نظام الرقابة الداخلي
1970 _ 1980	-تدقيق سلامة الإدخال لسجلات الوحدة -التمييز بين أهداف التدقيق الداخلي للوحدات الكبيرة والصغيرة لا يتعلق مباشرة بالأمور المالية.	تدقيق مستمر	اهتمام قوي كونه جزء من نظام الرقابة الداخلي
1980 _ 1990	توسع عمل التدقيق ليشمل جميع العمليات المالية و غير المالية	تدقيق شامل ومستمر	اهتمام تركيز جوهري من نظام الرقابة الداخلية
1990 _2000	تطور عمل التدقيق الداخلي من خلال الاستقلالية وتقديم خدمات استشارية لتحسين الأداء الوحدة	تدقيق شامل ومستمر	اهتمام وتركيز جوهري من نظام الرقابة الداخلية

2000 إلى غاية ألان	تقييم وتحسين فاعلية عملية الرقابة لإضافة قيمة عن طريق الاعتماد على مدخل منهجي منظم للتقييم لمساعدة الوحدة على تحقيق أهدافها. -تقييم وتحسين أداء المخاطر وتقييم الرقابة والحوكمة	تدقيق شامل ومستمر	أصبح التدقيق الداخلي دائرة أو قسم من نظام الرقابة الداخلية

المصدر : (عباس و بن عويدة، 2022، صفحة 15)

الفرع الثاني : تعريف التدقيق الداخلي

سنتطرق في هذا الفرع أولا على تعريف شامل أي بصفة عامة للتدقيق وثانيا على التدقيق الداخلي وثالثا التدقيق الداخلي في الجزائر.

أولا: تعريف التدقيق.

التعريف الاول: يمكن أن يعرف على أنه: الفحص اللاحق لقوائم المالية التي تصدرها المؤسسة محل التدقيق ولنظمها المالية وتسجيلاتها المحاسبية ومعاملاتها وعملياتها، ويقوم بهذا الفحص محاسبون مهنيون بهدف التحقق من الالتزام بالمسؤوليات ومن مصداقية القوائم المالية والتقارير الإدارية الأخرى، وذلك للكشف عن مواطن الضعف في الرقابة الداخلية والأنظمة المالية وتقديم التوصيات لتحسينها، ويتنوع التدقيق تنوعا كبيرا بحسب الأهداف المرجوة منه، والأنشطة التي تتعلق به، والتقارير التي سيتم إعدادها. (احمد قايد و علوان، 2015، صفحة 115)

التعريف الثاني : التدقيق هو: عملية تجميع وتقويم ادلة الاثبات وتحديد واعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات والمعايير المحددة مقدما. ويجب ان تتم عملية التدقيق بواسطة شخص في مستقل ومحايد.

من خلال هذا التعريف نلاحظ بان التدقيق يرتكز على ثلاثة عناصر رئيسية ومهمة هي: (دحو، 2018، صفحة 08)

- جمع وتقييم ادلة الاثبات.
- التوافق بين المعلومات والمعايير.
- انه يمارس من طرف شخص مهني محايد ومستقل.

ثانيا: تعريف التدقيق الداخلي.

- التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي مستقل داخل المؤسسة يهدف إلى فحص وتقييم وتحقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من النواحي التشغيلية يقوم به جهاز داخلي مستقل عن إدارة المؤسسة، لتقديم ضمان واطمئنان للإدارة عن مدى كفاية الإجراءات وتنفيذ السياسات الموضوعة وقياس الأداء، وتقييم فاعلية إجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وكفاية تصميمها لتحقيق أهدافها.
- يتضح من هذا التعريف أن التدقيق الداخلي نشاط وقائي من خلاله يمكن تقييم مدى ملائمة الإجراءات المحاسبية والمالية والتشغيلية لتحقيق الحماية الكافية للسياسات الإدارية والأصول المختلفة للمؤسسة، كما تعتبر نشاط إنشائي حيث تطمئن الإدارة عن مدى درجة الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية وغيرها المستخرجة من سجلات المؤسسة وتوضيح كيفية الأداء ومدى تنفيذ المسؤوليات المحددة لمراكز المسؤولية من القاعدة وحتى القمة في الهيكل التنظيمي

للمؤسسة، كما تقترح الأساليب والإجراءات التي تساعد على تطوير الأداء وزيادة الكفاية الإنتاجية، ولا شك في أن التدقيق الداخلي في المؤسسة يغطي مجالات وميادين عملية أوسع من تلك التي يغطيها تدقيق الحسابات وذلك راجع لقربها من مشاكل العمل والأداء اليومي بشكل مستمر و على ذلك تكون في موقف أقوى يمنع وقوع الأخطاء والغش ومحاولات التلاعب وسوء استخدام موارد المؤسسة. (الوقاد و وديان، 2019، صفحة 204)

- " كما عرفته جمعية المحاسبيين الأمريكيين " AAA " على أنه: عملية منتظمة للحصول على االأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية ". (تخربين و مبسوط، 2021، صفحة 75)
- وأيضا عرف من طرف المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين :" IFACI " بأن التدقيق الداخلي هو عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف الإدارة العليا قصد مراقبة وتسيير المؤسسة، هذا النشاط يقوم به قسم تابع لإدارة المؤسسة ومستقل عن باقي الأقسام الأخرى. إن الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي إذا تدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أي أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة. (تخربين و مبسوط، ملامح تطبيق التدقيق الداخلي في الجماعات المحلية _ دراسة استطلاعية بولاية تيارت _، 2021، الصفحات 74-73)
- "ويتمثل في التعهدات المستقلة والموضوعية والنشاط الاستشاري اللذان يرميان إلى كلا من إضافة قيمة لعمليات المنظمة في تحقيق أهدافها من خلال استخلاص منهج منتظم ومنضبط لتقييم فعالية إدارة المخاطر وعمليات المراقبة والإدارة وكذلك تحسينها". (محمد خضر، 2022، صفحة 1)
- وعرف ايضا انه نشاط هادف ومستقل بذاته، ويؤدي عملا استشاريا، صمم خصيصا لزيادة قيمة المؤسسة وتطوير عملياتها، ولمساعدتها لبلوغ اهدافها عن طريق ايجاد سلوكيات وانماط تنظيمية لتقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر وضبط وادارة العمليات والتحقق من فعالية اجراءات الضبط الداخلي والانظمة المعتمدة. (صبح، 2010، صفحة 46)
- من التعاريف السابقة نستنتج أن التدقيق الداخلي هو وظيفة أساسية لحسن سير أي مؤسسة تهدف إلى إظهار نتائجها بصورة سليمة، وذلك من خلال عمليات الفحص ومراقبة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة للتأكد ما إذا كانت مطابقة للسياسات والإجراءات الموضوعة من مختلف الهيئات الدولية.

ثالثا: التدقيق الداخلي في الجزائر.

تعد وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلى في نهاية الثمانينات من القرن الحالي وذلك من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 88/01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على أنه: "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة بأنماط سيرها وتسييرها"

كما أكمل في نص المادة 58 على أنه: لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن.

كما تنص المادة 40 من القانون 91/01 على أن المؤسسات الاقتصادية العمومية مدعوة لإقامة وتدعيم نظم داخلية لمراجعة المؤسسات وتحسين طرق أدائها بشكل ملحوظ. (حامد و عمارة، 2016، صفحة 23)

الفرع الثالث: أهمية التدقيق الداخلي.

تكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه يمثل رقابة فعالة تساعد المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة إضافة انه يعتبر أساس عمل المدقق الخارجي وأهم آليات التحكم المؤسسي لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميته نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل المتعلقة فيما يلي: (حديدي، الصفحات 4 , 5)

- تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين.
- ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.
- الاستغلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة مما دفع بالإدارة إلى تعويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.
- حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام التدقيق الداخلي. إن مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المؤسسة ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب به إضافة إلى منع الأخطاء والغش وتقليل فرص ارتكابها تقع على الإدارة، ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية فان عليها توفير نظاما سليما للرقابة والتدقيق الداخلي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها وكذلك إيجاد وسائل اللازمة لإكتشاف أية أخطاء أو التلاعب في حال حدوثها وحتى لا تتراكم أثارها.
- انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة و قد لجأت الإدارة في المؤسسات الكبيرة و المنتشرة جغرافيا إلى تعويض السلطات إلا انه ما يزال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسيات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة.
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات البعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسيات والتخطيط وعمل القرارات.
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية.
- تزايدت أهمية مهنة التدقيق الداخلي في القرن الواحد والعشرين في ضوء الاهتمام بالفضائح المالية لمنظمات الأعمال الأمريكية والرغبة في الحفاظ على القيمة الاقتصادية لمنظمات الأعمال والحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح فيها، حيث إن وظيفة التدقيق الداخلي في بيئة الأعمال اليوم أصبحت وظيفة الدعم الرئيسية للإدارة ولجنة التدقيق، مجلس الإدارة والمدقق الخارجي وأصحاب المصالح إذا تم تصميمها وتنفيذها بشكل صحيح.
- تغيرت النظرة إلى مهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقسيم المخاطر وقد اثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل المنظمة ككل بدلا من التركيز على العمليات المالية والمحاسبية وأصبح المدقق الداخلي مطالب بتحديد عوامل الخطر المحتملة على مستوى المنظمة ككل.

إن اتساع وتطور أعمال المنظمات نتج عنه ظهور ثغرات تدعو الإدارة العليا إلى إيجاد إجراءات وأساليب رقابية ملائمة لإكتشاف وتفادي تلك الثغرات، ومعالجتها وعدم ظهورها مستقبلا، لذا ازدادت حاجة الإدارة العليا للحول على الخدمات الرقابية والوقائية، إضافة إلى وظيفة البناء عن طريق إيجاد وحدة للمراجعة الداخلية في المنظمات ترتبط إداريا وتنظيميا

بالإدارة العليا، لتقديم تلك الخدمات إضافة إلى تقييم الشامل للأداء التنظيمي في الإدارات المختلفة. (عمار، 2014، الصفحات 16, 17)

الفرع الرابع: أهداف التدقيق الداخلي.

الهدف من المدقق أثناء التدقيق هو التحقق من الامتثال، والسيطرة الصارمة على جميع الأنشطة التنظيمية هي أحد الأهداف الرئيسية للتدقيق الداخلي. كما ان الإدارة مسؤولة عن ضمان دقة السجلات المالية للشركة وفعالية عملياتها وللتأكد من كليهما، قم بإجراء تدقيق داخلي. يعد التحكم الصارم في جميع الأنشطة التنظيمية أحد الأهداف الرئيسية للتدقيق الداخلي. الإدارة مسؤولة عن ضمان دقة السجلات المالية للشركة وفعالية عملياتها. يساعد التدقيق الداخلي على تحديد كليهما. تعمل وظيفة التدقيق الداخلي من الداخل وتعمل بمثابة الوصي على نزاهة ومساءلة المنظمة، وفحص التقارير المالية، والحماية من الاحتيال والخطأ والمخاطر، وتقديم ضمان موضوعي بأن الشركة تمتثل للوائح والمعايير التي ينبغي لها. الهدف من التدقيق الداخلي هو تعزيز وتحسين العمليات التشغيلية للمؤسسة. يتم تقييم نظام إدارة الجودة (QMS) الحالي للمؤسسة من خلال تدقيق نظام إدارة الجودة لتحديد ما إذا كان يتوافق مع سياسات المؤسسة والالتزامات التعاقدية والمتطلبات القانونية. (aijaz, et al., 2022, p. 2)

المطلب الثاني: أنواع وخصائص ووسائل التدقيق الداخلي.

تطرقنا في هذا المطلب الى فروع كل من أنواع وخصائص ووسائل التدقيق الداخلي.

الفرع الأول: أنواع التدقيق الداخلي.

أ. التدقيق المالي: financial audit

يعرف التدقيق المالي بأنه" فحص البيانات المالية والسجلات لبيان مطابقتها لمبادئ التدقيق المتفق عليها وسياسات الإدارة كما عرف بأنه "فحص العمليات والبيانات المالية والسجلات المحاسبية الخاصة بها لغرض التعرف على مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وسياسات وإجراءات الإدارة وأي متطلبات أخرى.

ويعد التدقيق المالي النوع التقليدي للتدقيق الداخلي لأنه يشتمل على تدقيق وتتبع القيود المحاسبية الخاصة بالأحداث الاقتصادية للشركة بشكل حسابي ومستندي، والتحقق من مدى سلامتها ومطابقتها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات والأنظمة الخاصة بإدارة الشركة، والتحقق من وجود وحماية الموجودات من الضياع والاختلاس وفحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية للشركة.

ب. التدقيق التشغيلي: Operational Audit

هو فحص الكفاءة (efficiency) والفاعلية (effectiveness) والاقتصادية (economic) يطلق عليه أحيانا تسمية (3e) وفي القطاع العام يسمى عادة عمليات تدقيق الأداء. وعرف التدقيق التشغيلي بأنه" فحص أنظمة الشركة ورقابتها الإدارية والأداء التشغيلي لها وفقا لطرائق محدده ضمن الأهداف الإدارية، وذلك من اجل التحقق من فاعلية وكفاءة واقتصادية الأنشطة التشغيلية بهدف فحص وتقييم أعمال وأنشطة الشركة والتحقق من كفاءة وفاعلية واقتصادية الموارد المستخدمة وفقاً لخطة معدة مسبقاً ". ويسعى هذا النوع من التدقيق إلى أنشطة الشركة للتأكد من تحقيق كفاءة وفاعلية استخدام الموارد المتاحة وفق تقييم خطة معدة مسبقا من الإدارة.

ج. تدقيق الالتزام: Compliance audit

ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية (المالية والتشغيلية والعمليات) للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات الموضوعة من الإدارة والإجراءات. ويسمى هذا النوع من التدقيق أيضاً تدقيق الرقابة، وذلك لأن المدقق من خلاله يقوم بالتأكد من مدى تطبيق القوانين الموضوعة والسياسات والتعليمات والضوابط المالية والتشغيلية، وكذلك التأكد من إن إجراءات الجودة قد طبقت بصورة صحيحة.

إنَّ الهدف الأساس من تدقيق الالتزام هو لتحديد فيما إذا كانت الشركة قد التزمت بالإجراءات والقواعد الموضوعة من سلطة أعلى، كذلك يشمل هذا النوع من التدقيق تحديد ما إذا كان العاملون في إدارة المالية يقومون بأتباع الإجراءات الموضوعة من المدير المالي في الشركة .

صفات المدقق الداخلي:

ينبغي أن يتصف المدقق الداخلي بمجموعة من الميزات بالشكل الذي يجعل من وظيفة التدقيق الداخلي فاعلة، هذه الصفات تتعلق بالمهارات والتعليم والخبرة والحصول على الشهادات المهنية والجودة في تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي فضلاً عن الاستقلالية والتدريب، كما أن هناك بعض من الخصائص الشخصية للمدقق الداخلي يحصل عليها خلال سنوات العمل في التدقيق والمتمثلة بالخبرة .

إنَّ هناك نوعين من المهارات التي ينبغي أن يتصف بها المدقق وهما المهارات الإدراكية (Cognitive skills)، وتشمل مهارات تحليلية وتقنية وقدرات تطويرية وإبداعية، أما النوع الأخر من المهارات فهي المهارات السلوكية (Behavioral Skills) وهي المهارات الشخصية التي تشمل تحمل ضغط العمل والوقت والإجهاد ومهارات التواصل الإنساني والمهارات التنظيمية مثل فهم الشركة وشبكات الاتصال الرسمية. كما إن هناك مجموعة من الصفات ينبغي أن يتصف بها المدقق الداخلي وهي:

أ- أن يكون لكل مدقق داخلي موقف موضوعي ومستقل بما فيه الكفاية لكي يتمكن من ممارسة الحكم والتعبير عن الآراء وتقديم التوصيات بنزاهة وموضوعية.

ب - ضرورة أن يكون المدقق الداخلي خاليا من أي تعارض في المصالح ناشئ عن علاقات مهنية أو شخصية أو مصالح أخرى قد يتعرض لها للتدقيق.

ج- ينبغي أن يكون المدقق الداخلي بعيداً عن التأثير غير المبرر الذي يقيد أو يعدل نطاق أو إجراء أعمال التدقيق أو يؤثر بشكل كبير على الحكم فيما يتعلق بمحتوى أي تقرير تدقيق. وقد أصدر معهد المدققين الداخليين (IIA) في الأول من كانون الثاني لسنة 2009 مجموعة من المبادئ التي ينبغي على المدققين الداخليين أن يتصفوا بها وهذه المبادئ هي:

أ. الاستقامة: أن التزام المدقق بالنزاهة يؤدي إلى تعزيز الثقة والاعتماد على أرائه.

ب الموضوعية: أن يتحلى المدقق بالموضوعية في جمع وتقييم وتبليغ المعلومات ومراعاة التقييم المتوازن وألا تتأثر آرائه وأحكامه الشخصية بآراء وتأثيرات الآخرين.

ج. السرية : أن يحترم المدقق الداخلي سرية المعلومات التي يطلع عليها او يتلقاها وان لا يفصحوا عنها بدون إذن أو تفويض أو التزام قانوني أو مهني.

د. الكفاءة: على المدقق الداخلي استخدام المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة في أداء خدماته. (فليح الساعدي و فليح الساعدي، 2019، الصفحات 20 ,21)

الفرع الثاني: خصائص التدقيق الداخلي.

يتميز نشاط التدقيق الداخلي بالخصائص التالية: (لخضر، 2016 /2017، الصفحات 19-20)

• نشاط تقييمي مستقل: يعني أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها، و أن يتبع إداريا أعلى مستويات الهيكل التنظيمي للشركة مثل: مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه.

• نشاط استشاري: حيث يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تزويد إدارة ومجلس إدارة الشركة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

• نشاط تأكيدي: بناء على نتائج تقدير المخاطر، يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تقييم كفاية وفعالية أدوات نظام الرقابة الداخلية، حيث يطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بنشاط الشركة مفهومة، ويتم التعامل معها بشكل مناسب.

• نشاط موضوعي: أي أن يقوم المدقق الداخلي بأداء عمله دون تحيز إلى أيطرف قد تكون له مصلحة في نتائج عملية التدقيق، بحيث على المدقق الداخلي أن يمارس التجرد والعدالة فيجمع وتقييم أدلة الإثبات وتقييم النتائج، فالموضوعية تعتبر خاصية أساسية للمدقق الداخلي، فهي تسمح للمدقق بأن يوفر كل من خدمات التأكد والنشاط الاستشاري إلى مجلس الإدارة والأطراف ذات المصلحة بالشركة.

الفرع الثالث: وسائل التدقيق الداخلي.

للتدقيق الداخلي أدوات ووسائل خاصة يعتمد عليها في تحقيق أهدافه وهي لا تختلف على أدوات ووسائل التدقيق الخارجي تتمثل في: (علوان، نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي ، 2019، صفحة 52.53)

أولا: أوراق عمل التدقيق الداخلي.

تتمثل أوراق العمل في كل التدخلات، المعلومات، المستندات والأجوبة المتحصل عليها من خلال تنفيذ مهام التدقيق، ويجب أن تتضمن أوراق العمل كافة المعلومات التي يعتبرها المدقق لازمة وملائمة وضرورية لعملية التدقيق، حيث أن تحديد أوراق العمل ونطاقها من حيث التعدد والتنوع من قبيل الخيارات التي تخضع للتقدير والحكم الشخصي للمدقق الداخلي.

- محتويات أوراق العمل: تحتوي أوراق عمل التدقيق كل المعلومات والمستندات وفقاً لطبيعة عملية التدقيق التي على أساسها تتحدد نوعية أوراق العمل، وسوف يذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض ما يجب أن تحتويه أوراق عمل التدقيق الداخلي:

1 – تحديد المهمة موضوع التدقيق .

2 – تحديد اسم و / أو أسماء الشخص الذي نفذ المهمة و/أو اسم المسؤول الذي دقق عمله وتقريره .

3 – تاريخ القيام بالمهمة والوقت المقدر بإنجازها وفريق العمل ومستوياته الذي سيقوم بذلك.

4 – مخطط عملية التدقيق ووثائق التخطيط وبرامج التدقيق.

5 – نسخ من الاتفاقات والعقود الهامة.

6 – وصف منطقي لما تم اكتشافه والنتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات اللازمة بشأنها.

7 – وصف معقول ومنطقي لإجراءات التدقيق وتفاصيل العمل الذي تم تأديته والأدلة المتحصل عليها.

8 – وضع تقرير المدقق ورد الإدارة والمتابعة للملاحظات والردود.

9 – قوائم استقصاء الرقابة الداخلية لوائح وبيانات التدقيق والمذكرات المكتوبة.

10– الهيكل التنظيمي ووصف الوظائف وشرح مهام الدوائر والأقسام.

11- تحليل واختبار العمليات وأرصدة الحسابات ونتائج وإجراءات التدقيق التحليلية.

12 - مراسلات التدقيق فهي تعتبر من وسائل توثيق مهمة ونتائج التدقيق.

13 - مصادر المعلومات التي استعملت خلال مهمة التدقيق.

14- تدقيق وتقييم كفاءة وفعالية نظم إدارة المخاطر والضبط الداخلي.

II .فوائد أوراق العمل: هي متعددة أهمها:

1- هذه الأوراق تسهل إنجاز عمل المدققين.

2 - مراقبة تقديرات الميزانية وتحليل الفروق (الانحرافات).

3- إجراء مراقبة وتدقيق بواسطة اختبار المهام المنفذة.

4- تكوين رأي عن نوعية العمل الذي يقوم به كل مدقق (فريق العمل).

5- صياغة استنتاجات في شكل تقرير على الوثائق والبيانات المالية التي تم تدقيقها، وتحديد نوعه المناسب.

6- تحديد تكاليف كل مهمة.

ثانيا : ملفات التدقيق الداخلي

يجب على دائرة التدقيق الداخلي أن تحتفظ بمجموعة من الملفات تحتوي على أوراق عمل التدقيق والتي يراها مدير التدقيق ضرورية، والهدف منها هو توثيق عملية التدقيق بغية إثبات وعرض الخطوات المتخذة والاستنتاجات المتوصل لها والتي مكنت المدقق من تكوين رأيه، وتتمثل في:

الملف الدائم: يُطلق عليه الملف الدائم لأنّ ما يحتويه من بيانات سوف يستمر لعدة سنوات، ما لم نطرأ بعض التغيرات على البيانات الواردة به ويحتوي الملف الدائم للتدقيق على جملة من المعلومات الخاصة بالمؤسسة القانونية والمحاسبية.

- الملف الجاري (السنوي): يتعلق هذا الملف بالمعلومات ذات الارتباط فقط بالدورة المالية الجارية ويتضمن موضوع و مهمة التدقيق، كما يحتوي أيضا على تفاصيل وخطوات أعمال التدقيق للسنة الحالية.
- مذكرات التدقيق : كثيراً ما تعترض المدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق أمور تحتاج إلى استفسارات وإيضاحات فيقوم بتدوينها في سجل خاص، ومن الملاحظات التي يدونها المدقق في هذا السجل ما يلي:
- بيانات بالمستندات المفقودة، أو غير المستوفاة لشروط الشكلية أو الموضوعية أو القانونية.
- بيان بالأخطاء التي عثر عليها أثناء عملية التدقيق.
- بيان بالثغرات التي تعثر عمل الرقابة الداخلية.
- المسائل التي يرغب المدقق استكمالها في المرات القادمة.
- مسائل يرغب المدقق المساعد عرضها على المدقق الرئيسي.
- أرصدة الحسابات قد يحدث تعديلات فيها بعد تدقيقها.
- مسائل حرر بها مراسلات لطلب إيضاحات وتفسيرات لإخلاء مسؤوليته.
- اقتراحات وتعديلات يرى ضرورة إدخالها على برنامج التدقيق

IV- ملف المراسلات: يحتوي هذا الملف نسخ كل المراسلات من وإلى دائرة التدقيق الداخلي مع الموردين والزبائن ومع مؤسسات أخرى (صندوق الضمان الاجتماعي الجمارك الضرائب مكاتب المحامين. الخ)

ثالثا: برامج التدقيق الداخلي:

يعتبر برنامج التدقيق بمثابة موازنة تقديرية لعملية الفحص حيث يعمل كموجه ومرشد للأداء الفعلي، ويوفر الأساس للمقارنة مع الأداء الفعلي، فبرنامج التدقيق هو خطة عمل منظمة تتظافر فيها الجهود البشرية لفريق التدقيق، وذلك للقيام بمجموعة من الخطوات والإجراءات الرامية لتنفيذ عملية التدقيق طبقا للأصول والقواعد المهنية المتعارف عليها.

1. الأمور الواجب مراعاتها في وضع برنامج التدقيق: ومن أهم تلك العوامل ما يلي:

- طبيعة نشاط الوحدة محل التدقيق.
- مقومات النظام المحاسبي المطبق للسياسات التنظيمية الأخرى المطبقة، وأية تغيرات فيها.
- مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق، ودرجة الثقة في النظم المحاسبية المعتمد عليها.
- خريطة تدفق المشدات والإجراءات المحاسبية المصاحبة لها.
- شمول البرنامج لكافة البنود المالية التي تشملها القوائم المالية، والإجراءات التشغيلية.
- الأهداف التي يسعى المدقق لتحقيقها وفقا لكل خطوة من خطوات البرنامج.
- نطاق عمل قسم التدقيق الداخلي ودوره.
- طبيعة ومدى أدلة الإثبات الواجب الحصول عليه .

2. أنواع برامج التدقيق: ظهر في مجال الممارسة ثلاثة أنواع من البرامج:

- البرامج النموذجية : وهي البرامج الشاملة لأهداف وإجراءات التدقيق والتي يمكن تطبيقها في المؤسسات مثل استخدام برنامج نموذجي لتدقيق العمليات المؤسسة تجارية، وعلى الرغم من اشتمال هذا النوع على أهداف وإجراءات التدقيق إلا أنه يتصف بالجمود.
- برامج تدقيق تفصيلية محددة مقدما: يقصد بها تلك البرامج التي تتألف من قوائم تفصيلية تبين الخطوات والإجراءات الفنية الواجب اتخاذها لتحقيق أهداف التدقيق، والتي تعد دراسة تفصيلية لظروف المؤسسة التي تم فحصها وتدقيقها، ويُعد هذا النوع دليل على قيام المدقق بمهمته وفقا لمستويات الأداء المهني المتعارف عليها، ويعتبر سجلاً كاملاً للأعمال المخطط إنجازها والتي تم إنجازها بالفعل.
- برامج تدقيق تتضمن الإجراءات الرئيسية لأعمال الفحص والتدقيق: هذا النوع من البرامج يقوم على أساس وضع الخطوط والإجراءات الرئيسية لعملية الفحص التدقيق والأهداف الواجب تحقيقها دون الدخول في التفاصيل التي يتم إنجازها أثناء تنفيذ عملية التدقيق، من خلال فريق عمل يمتلك المعرفة الناتجة من تزاوج المعلومات مع الخبرة (علوان، 2019، صفحة 52. 53)

المطلب الثالث: وظائف وإدارة ومعايير التدقيق الداخلي.

سنشير من خلال هذا المطلب إلى كل من وظائف ومعايير التدقيق الداخلي.

الفرع الأول: وظائف التدقيق الداخلي.

يمكن تلخيص وظائف التدقيق الداخلي فيما يلي:

-**الفحص** :ويشمل السجلات المحاسبية ومراقبة الأصول والتحقق من التقارير المالية، كما يمتد إلى التقارير المستخرجة من سجلات الشركة، فالفحص يعطي للمدقق القدرة للحكم على مدى قوة النظام ونقاط ضعفه، مما يمكن من تقييم واقتراحات تعديلات مناسبة.

–التقييم: أن عملية التقييم التي يقوم بها المدقق الداخلي تمد الإدارة بمعلومات كافية ودقيقة، تمكنها من المحافظة على مواردها، والرقابة على جميع الخطوات التشغيلية، وتقييم المحاسبية، وتقييم العمل لجميع إدارات التشغيل.

–مراقبة التنفيذ:وذلك من خلال مقارنة نتائج التنفيذ مع أرقام الخطة، فعلى سبيل المثال فحص بند الاتفاق من ناحية الإنفاق المستندي ليس كاف لتحقيق تدقيق داخلي، وإنما يجب مقارنته مع البند الذي حدد في الموازنة، والتعرف على أسباب الإنفاق ومبرراته وقيمة المبلغ المنفق، وقربه أو بعده عن المبلغ المعتمد في الموازنة. (بن الدين، 2014، صفحة 186)

الفرع الثاني: إدارة التدقيق الداخلي.

يدل وجود إدارة التدقيق الداخلي في المؤسسة على قناعة مجلس الإدارة والمسؤولين على مختلف المستويات العليا من أنه يجب القيام بتدقيق دوري للعمليات المنجزة، والتصحيح في حالة وجود قصورا ما.

أولا: المقومات الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي على مجموعة من المقومات والواجب احترامها تتمثل في الآتي:

- يجب أن تعمل إدارة التدقيق الداخلي في استقلال تام عن باقي الإدارات هذا الاستقلال الوظيفي هو أحد أركان قوتها ومصدر كفايتها، وعلى ذلك فإن إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة مباشرة أمام الإدارة العليا، مما يكفل تطبيق توصيات إدارة التدقيق الداخلي بسرعة.
- يجب أن تعمل إدارة التدقيق الداخلي بناءً على سلطات صريحة، وتكون جميع الإدارات على علم بحقوقها وسلطاتها في تدقيق جميع العمليات والدفاتر دون أن تتقيد في ذلك بروتين معين.
- لا يجب أن يسند إلى إدارة التدقيق الداخلي أعمال تدخل أصلا في اختصاصات إدارات أخرى، وذلك حتى لا يجمع المدقق الداخلي بين الأداء والتدقيق في نفس الوقت.
- لا ينبغي أيضا أن يحل أي موظف بإدارة التدقيق الداخلي محل أي موظف غائب تابع لإدارة أخرى حتى ولو كان ذلك بصفة مؤقتة.

ثانيا: مكانة إدارة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تتناول المجال التقييمي في المؤسسة وكذلك الوقائي لأصولها ثم النواحي الإنشائية بتقديم الاقتراحات التحسينية لأنظمة المؤسسة، فإن مجالها يتسع ويجعلها أداة رقابية للمستويات العليا للمؤسسة. وتتبع إدارة التدقيق

الداخلي إداريا وتنظيميا الإدارة العليا للمؤسسة بصفة مباشرة، فموظفي التدقيق الداخلي بما لهم من خبرة مهنية تتحقق من مدى التزام الإدارات التنفيذية بالمؤسسة من تطبيق السياسات والقرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمؤسسة، وبالتالي فلا يجوز تنظيميا أن يكون التدقيق الداخلي تابعا لأي إدارة تنفيذية، وتحقق تبعية التدقيق الداخلي إلى قمة الرئاسة التنفيذية للمؤسسة ميزتين، هما:

- الحياد والاستقلالية والموضوعية في تكوين الرأي والتقرير عن نتائج التدقيق.
- تحقيق الشمول والتغطية الكاملة لكافة أوجه أنشطة المؤسسة ومن خلال هذا يجب أن يراعى استقلالية إدارة التدقيق الداخلي بشكل تام، وتكون مربوطة بشكل مباشر مع الإدارة العليا التي من مسؤولياتها متابعة أمور المؤسسة وإصدار التعليمات ووضع الضوابط والأنظمة وإصدار القرارات الاستراتيجية، كما يجب أن تكون مرتبطة بمجلس الإدارة لأجل ضمان تنفيذ التوصيات بشكل جيد.

ويمكن أن يظهر موقع قسم أو دائرة التدقيق الداخلي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01): موقع التدقيق الداخلي في المؤسسة.

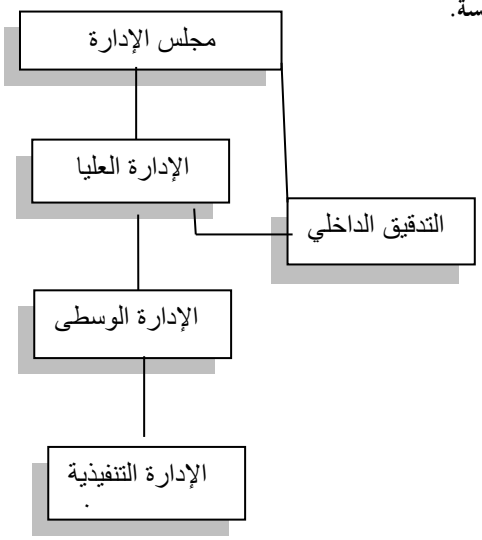

المصدر: عماد الحانوتي، أهمية التدقيق الداخلي في الحد من الغش، نشرة إلكترونية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين العدد 06 أيار 2002، ص 03

إلا أن هناك اتجاهات متزايدة في الكثير من المؤسسات نحو إنشاء ما يطلق عليه بلجنة التدقيق، وتتكون لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وذلك بغرض الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي، مما يزيد من استقلالية قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة، وكلما زادت العلاقة بين لجنة التدقيق وقسم التدقيق الداخلي كلما زاد احتمال توافر الاستقلالية والموضوعية في الفحص والتقدير، ويجب أن تكون لجنة التدقيق مسؤولة على الأقل على الإشراف على توظيف، وترقية، ومكافأة رئيس قسم التدقيق الداخلي المشرف، ويجب أن يتم اعتماد جميع السياسات والمعايير والإجراءات الخاصة بالتدقيق الداخلي عن طريق لجنة التدقيق، فيكون بذلك موضع قسم التدقيق الداخلي وفقا للجنة التدقيق الداخلي والهيكل التنظيمي للمؤسسة كالتالي:

الشكل رقم :(02) موقع التدقيق الداخلي من الناحية العملية وفقا للجنة التدقيق.

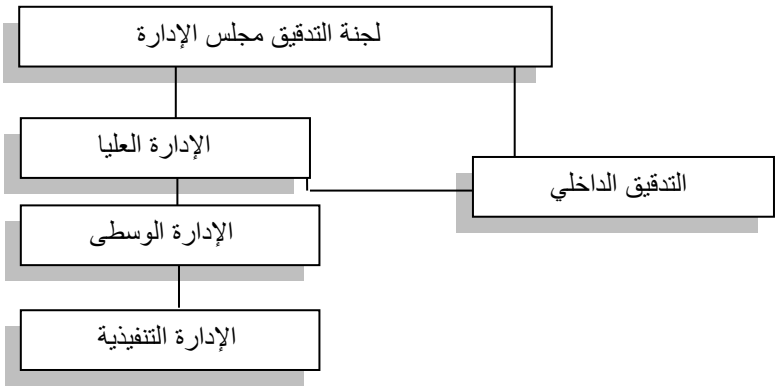

المصدر: فتحي رزق السوافيري وآخرون الاتجاهات في الرقابة والتدقيق الداخلي، الدار الجانب الجديدة، الإسكندرية، 2002،ص84

إن الواقع العملي قد يختلف كثيرًا عن ما يجب أن يكون ذلك أن أعضاء لجنة التدقيق هم من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ولديهم الكثير من المسؤوليات الأخرى خارج المؤسسة، مما يجعل عملية إشرافهم على قسم التدقيق الداخلي أمرا من الصعوبة بمكان، نتيجة لذلك فإنّ أقسام التدقيق الداخلي تكون من الناحية العملية تحت المساءلة الإدارية للإدارة العليا، إلا أن لجنة التدقيق عادة ما تشارك في المساءلة الإدارية لقسم التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا وذلك باعتماد

توظيف وفصل المشرفين على قسم التدقيق الداخلي وباعتماد جداول عمل هذا القسم وكذلك خططه التوظيفية وموازنة مصروفاته وتدقيق أداء المدققين الداخلي بالمشاركة في الإدارة العليا.

ثالثا: اختصاصات ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي.

إن تبعية إدارة التدقيق الداخلي إداريا وتنظيميا للإدارة العليا للمؤسسة يؤثر على قدرة إدارة التدقيق الداخلي على أن تكون موضوعية في أداء عملها، و حتى يتحقق ذلك يجب على إدارة التدقيق القيام بالمهام التالية:

- أداء أعمال إدارة التدقيق الداخلي في الوقت الملائم لتأكيد تأثير نظام الرقابة الداخلية القائم على حماية أصول المؤسسة وممتلكاتها.
- تحديد نطاق وتنفيذ البرامج التي تؤدي إلي تحسين كفاءة الإنتاج وتحقيق أهداف المؤسسة.
- التأكد من مدى تطبيق النظم السياسات الإجراءات والدورات المستندية التي تحكم العمل بالأنشطة الإنتاجية المالية والإدارية بالمؤسسة وأثر تطبيق هذه السياسات والإجراءات على تحقيق الأهداف الموضوعة.
- التحقق من مدى كفاية نظام المعلومات في توفير البيانات الأساسية لمختلف المستويات الإدارية عند اتخاذ القرارات ومن مدى سلامة التصرفات في حدود السياسات والصلاحيات المقررة.
- تقييم السياسات والإجراءات والدورات المستندية التي تؤثر على مختلف الأنشطة الأخرى بالمؤسسة لبيان مدى ملائمتها واقتراح ما يلزم من تعديلات لتحقيق فعالية التدقيق ولتحسين سير العمل بهذه الأنشطة لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.
- تأكيد التعاون بين الإدارات المختلفة المكونة للهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومدى قدرة هذه الإدارات على تبادل المعلومات المتاحة بسهولة ويسر، وبما يساعد على تحقيق الأهداف المخططة.
- التعاون والتنسيق مع المدقق الخارجي للمؤسسة لتحقيق أفضل النتائج.
- تقييم الرقابة والمخاطر ذات الصلة في المؤسسة وتقديم تقرير عن مدى إدارتها على جميع مستوياتها.
- التأكد من أن جميع مخاطر تتم إدارتها بشكل سليم من قبل الموظف المكلف على تحقيق الأهداف المخططة.
- تلبية احتياجات الجهات الخاضعة للتدقيق وإضافة قيمة للمؤسسة.
- تدقيق أعمال الجرد السنوي لكل من الخزائن والمخازن والأصول بالإضافة إلى القيام بأعمال الجرد المفاجئ طبقاً لبرامج التدقيق الموضوعة .
- القيام بأية عمليات فحص خاصة بناءًا على تكليف من الجهة المفوضة في ذلك ورفع التقارير اللازمة.
- اختبار وتنمية مهارات القائمين بأعمال التدقيق الداخلي.

رابعا: إدارة شؤون موظفي التدقيق الداخلي

يقوم رئيس التدقيق الداخلي بتأسيس برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية لوحدة التدقيق الداخلي وهذا البرنامج يجب أن يتوفر على:

1. التوظيف: بعض المؤسسات تعتبر التدقيق الداخلي واجهة للمؤسسة وتقوم مباشرة بتوظيف أفراد إدارته من الجامعات والكليات وشركات المحاسبة العامة أو تعيين ذوى الخبرة، بينما بعض المؤسسات تقوم بالتوظيف من داخل المؤسسة وفي النهاية بتم توظيف الشخصيات اللامعة والمرموقة، إلا أن معظم رؤساء التدقيق يفضلون موظفيهم ذوي الخبرة العلمية والعملية الواسعة.
2. برامج التدريب: هناك أربع أسباب رئيسية لتدريب وتطوير المدققين الداخليين:

- تدريب الموظفين الجدد.
- تحسين أداء الموظفين الحاليين.
- معالجة المهام الوظيفية الخاصة.
- تعزيز التطوير الوظيفي.

3. تطوير الموظفين: إن معرفة المدققين بالمؤسسة وأقسامها هو أحد العوامل الفعالية لعملية التدقيق و لذلك فإن دوران بعض الموظفين في أقسام مختلفة بشكل مؤقت له العديد من المميزات للتدقيق الداخلي، حيث أن المدققين يحصلون على فرصة لإظهار أنفسهم بشكل مختلف وتحديث تصوراتهم من واقع العمل.
4. الإشراف: هذه الفكرة ليست جديدة إلا أنها أساسية بالنسبة للمؤسسة لما لها من فوائد تتمثل في:

أ- تقوم بتحسين معنويات الموظفين.

ب- تساعد الموظفين الجدد على استيعاب ثقافة الإدارة بشكل سريع والمساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة.

ت- تحسين جودة وكفاءة التدقيق بطريقة غير رسمية عن طريق تقديم ردود سريعة على الأسئلة الأساسية.

ث- أفاق التدريب والتوظيف والتطوير: مدير التدقيق الداخلي يسعى إلى الحصول على أفضل مؤهلات علمية خاصة في حال التوظيف من خارج المؤسسة وأنهم يدركون مدى الرغبة في الشهادات المهنية. وعليه فهو يبحث أيضا على أفراد يكسبون مهارات أكثر والتي سوف تساعدهم على أداء وظائفهم.

ج- قياس رضا الموظفين معظم رؤساء التدقيق الداخلي أوضحوا أن الموظفين هم المورد الأكثر أهمية، وأن أحد أهداف الموارد البشرية في وظيفة التدقيق هو تطوير موظفين ذو دوافع وولاء موثوق بهم والقادرين على العمل في فريق، ويمكن قياس رضا الموظفين من خلال اهتمام الموظفين بمدى جودة بيئة العمل والمكافآت ومشاركة الموظفين في صنع القرار ومضمون العمل،

ح- وكفاية التدريب والصفات والقيم الأخلاقية للفريق والاتصالات .

خ- تقييم الأداء: يلزم تقييم الأداء لكل موظف لتوثيق أداءه وتحقيق أهداف متفق عليها والامتثال للمعايير المتعارف عليها، وتقييم الأداء يخدم عدة وظائف رئيسية:

- تطوير الموظفين: من خلال تقييمات الأداء والتعليقات البناءة، ويساعد تقييم الموظفين في التعرف على كيفية مستويات أدائها مقارنة مع توقعات الإدارة ويقدم توصيات المزيد من التدريب أو إجراءات التحسين.
- قرارات الإدارة: يُستخدم في عملية التقييم معايير ثابتة لقياس أداء الموظفين وبالتالي يوفر أساسا لصنع تصنيفات نسبية بين الموظفين، ومستويات الخبرة الفردية وهذا ما يوفر مدخلاً إلى تحديد رواتب وعلاوات كل موظف في المؤسسة.
- المعايير المهنية: التقييم هو عنصر من مكونات العملية الشاملة للإشراف وضمان الجودة وتطوير موظفي التدقيق ويوضح مدى الإلزام بمعايير معهد المدققين الداخليين، لذلك ينبغي إجراء تقييم الأداء لكل موظف سنويا من قبل قسم التدقيق الداخلي وبشكل دوري على مدار العام من قبل مساعد المدير، أو أي موظف مناسب من المؤسسة. (علوان، نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي ، 2019)

الفرع الثالث: معايير التدقيق الداخلي.

تتم عملية التدقيق في بيئة ثقافية وقانونية مختلفة وضمن مؤسسات تختلف من حيث الأهداف الحجم والهيكلة، وهذه الاختلافات قد تؤثر على ممارسة التدقيق الداخلي، حيث تستدعي وجود معايير دولية للممارسة المهنية المتفق عليها. ولقد أصدر معهد المدققين الداخلين معايير الممارسة المهنية لأول مرة سنة 1978 وتم تعديلها في 1993 وتتضمن خمسة معايير عامة، وتم تبويبها في خمسة مجموعات وتتضمن 25 معيار فرعي، بينما يتكون الإطار العام للمعايير المهنية الجديدة

والتي وضعت سنة 2003، في حين كان آخر إصدار للمعايير المهنية في 2008، وتم تعديله في سنة 2010 مع سريان تطبيقه بداية من 2011 .

حيث تتضمن معايير معهد المدققين الداخلين مجموعة من المعايير هي:

1- معايير الصفات :

- 1000الغرض، السلطة والمسؤولية: يجب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديدا رسميا ضمن ميثاق التدقيق، بما يتماشى مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ وأخلاقيات المهنة والمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي، اذ يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمراجعة ميثاق التدقيق الداخلي بصفة دورية وتقديمه إلى الإدارة ومجلس الإدارة للموافقة عليه.
- 1100 الاستقلالية والموضوعية: يجب أن يكون التدقيق الداخلي مستقلا، كما يجب أن يكون المدققون الداخليون موضوعيين أثناء أداء أعمالهم.
- 1200 المهارة والعناية المهنية اللازمة: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي المحافظة على برنامج للتأكد وتحسين الجودة، بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

2- معايير الأداء:

- 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفاعلية لضمان تحقيق قيمة مضافة للشركة.
- 2100 طبيعة العمل: يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والإسهام في تحسين عمليات الحوكمة، إدارة المخاطر، والرقابة وكذلك إتباع أسلوب منهجي منظم.
- 2200 تخطيط مهام التدقيق الداخلي: يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة العمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، نطاقها، توثيقها، والموارد المخصصة لها.
- 2300 تنفيذ مهام التدقيق الداخلي: يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لتحقيق أهداف المهمة.
- 2400 تبليغ النتائج: يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج المهام.
- 2500 مراقبة سير العمل: يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع نظام متابعة ما يتخذ تجاه النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة.
- 2600 حسم مسألة قبول الإدارة للمخاطر: عندما يعتقد الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن الإدارة قد قامت بقبول مستوى من المخاطر المتبقية، يمكن أن يكون باعتقاده مستوى غير مقبول للمؤسسة، فيجب عليه أن يناقش تلك المسألة مع الإدارة، فإذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر المتبقية، فيجب على المدقق الداخلي رفع المسألة إلى مجلس إدارة الشركة لحسمها بمعرفته إلى خدمات التأكيد والحرف A و كل نوع من المعايير يتعلق بحالة معينة حيث يرمز حرف C إلى الخدمات الاستشارية . (محمد، 2016، الصفحات 73.74,75)

المبحث الثاني :ماهية ادارة المخاطر المالية.

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بيئة خصبة للمخاطر حيث تتعرض هذه الاخيرة لها بكثرة كالمخاطر الاستراتيجية والقانونية والتشغيلية اهمها المخاطر المالية و التي باتت صفة ملازمة لجميع معاملات المؤسسة الاقتصادية. ومواجهة هذه المخاطر اصبحت من اهم التحديات التي تواجهها المؤسسة لذلك وجب على المؤسسة الاقتصادية تحديد وقياس ومتابعة هذه المخاطر، أي إدارتها بشكل صحيح من اجل الحد أو التقليل منها، و ذلك لضمان واستمرار تحقيق الأهداف المسطرة وذلك من خلال ادارة المخاطر المالية لذا سنتطرق في مبحثنا هذا للإطار النظري لإدارة المخاطر المالية.

المطلب الاول : مفاهيم اساسية حول ادارة المخاطر المالية .

تقتضي دراسة ادارة المخاطر المالية معرفة شاملة ومعمقة بكل ما له علاقة بها لذا في هذا المطلب سنتناول مفاهيم اساسية حول كل من المخاطر والمخاطر المالية خصوصا وادارة المخاطر وادارة المخاطر المالية.

الفرع الاول: مفهوم وانواع المخاطر.

أولا: تعريف المخاطر:

أ. تعرف المخاطر على انها عدم التأكد فيما يتعلق بحدوث خسارة. (جورج اي رجدة و مايكل جي مكنمارا ، 2004، صفحة 21)

ب. ويرى Williams،Smith،1995Young& ان المخاطر هي التقلب المحتمل في النواتج، وأن المخاطر مفهوم موضوعي، ويمكن قياسها كميا، وأنها تخلق خسائر محتملة، حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي تصاحبه المخاطر مكاسب أو خسائر ويمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلا. (محمد علي ، 2005، صفحة 7)

ج. وعرفها الاستاذ الدكتور احمد شاكر انها الحالة المعنوية غير المواتية التي تنتاب الشخص عند اتخاذه قرار معين لعدم معرفته بنتائج هذا القرار وتتأثر هذه الحالة باحتمال حدوث الخسارة وحجم الخسارة المتوقعة والذي يتأثر بالظروف المحيطة بمتخذ القرار. (عبد الباري ، 1997، صفحة 15)

وفي تعريفها الشامل نذكر ان المخاطر" هي الخسارة المحتملة الوقوع تكون نتيجة حادث معين ويمكن ان يكون لها اثر ايجابي او سلبي".

ثانيا: مفهوم المخاطر من وجهات نظر مختلفة.

أ. الخطر من المنظور القانوني: هو احتمالية وقوع حادث مستقبلاً أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه.

ب. الخطر من وجهة نظر التأمين: الخطر في مجال التأمين فهو لا يقتصر على ذلك، بل يشمل أيضا ما قد يصادف الإنسان من أحداث سعيدة كالزواج أو البقاء لسن معينة، وبالتالي: فالخطر في مجال التأمين هو "حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد".

ج. من المنظور المالي: تعرف المخاطرة من المنظور المالي بانها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. "أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي"

د. من المنظور الرقابي: من وجهة النظر الرقابية تعرف المخاطرة بأنها تمثل الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المصرف (أو المؤسسة) ورأسماله. (بلعزوز، 2010/2009، الصفحات 331-332)

ثالثا: أنواع المخاطر :

أ. المخاطر الاستراتيجية: تعرف بأنها المخاطر الحالية أو المحتملة على الأرباح ورأس المال أو التنفيذ غير المناسب للقرارات السلبية، أو التنفيذ غير المناسب للقرارات عدم الاستجابة للتغيرات في بيئة العمل الداخلية أو الخارجية. (ناولو، 2022، صفحة 7)

ب. المخاطر القانونية: ترتبط هذه المخاطر بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات. و ربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي تمارسها المؤسسة، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية ذات صلة بالإدارة والموظفين مثل الاحتيال وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين، وعي تعتبر جزء من المخاطر التشغيلية. (بن شيخ ، 2020، صفحة 59)

ج. المخاطر المالية: تعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، وأن مصطلح المخاطر يستخدم لإشارة إلى التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين. (بروال ، 2010\2011، صفحة 80)

د. المخاطر التشغيلية: هي خطر الخسارة الناتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والاشخاص والانظمة أو من الأحداث الخارجية. (Matthews, 2008, p. 3)

هـ. مخاطر السمعة: ويقصد بها اثر تقديم منتج جديد على سمعة المؤسسة حيث تعتمد المؤسسات المالية في سمعتها على الجودة العالية لمنتجاتها وتكاملها بالمقارنة بالمنافسين. (علي محمود ، 2019، صفحة 126)

و. مخاطر التدقيق: المخاطر التي يعبر فيها المدقق عن رأي تدقيق غير مناسب حيث تكون البيانات المالية خاطئة جوهريا اي ان البيانات المالية لا تعرض بشكل عادل وفقا لإطار الإبلاغ المالي المعمول به. مخاطر التدقيق هي دالة على مخاطر الأخطاء الجوهرية. (board public company accounting oversight, 2010, pp. A1-2)

الفرع الثاني: نشأة و وتعريف ادارة المخاطر.

في هذا الفرع سوف نسلط الضوء على ادارة المخاطر و نشأتها.

اولا: لمحة تاريخية حول ادارة المخاطر:

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد. حيث كان أول ظهور لمصطلح ادارة المخاطر في مجلة هارفرد بيسنز ريفو عام 1956حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة تلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة. ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها. وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار، ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بان إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان إيذانا بحدوث تحول درامي وثوري في الفلسفة وواكب ذلك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين. بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين (مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر)، إلا أن هذه التقنيات كانت تعتبر بالأساس بدائل التأمين وكان مدير التامين ينظر للتأمين على انه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر أما الاحتفاظ فقد كان ينظر له على انه الاستثناء لهذه القاعدة وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث تواكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الولايات المتحدة الامريكية، لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التامين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر." لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه. (عبدلي ، 2012/2011، صفحة 25،26)

ثانيا: تعريف ادارة المخاطر.

أ. ويقصد بإدارة المخاطر عملية تحديد وتقويم المخاطر واختيار وادارة التقنيات، للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها. (سمير حسن، 2005، صفحة 309)

ب. وتعرف ادارة المخاطر انها تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الاصول او القدرة الايرادية لمشروع. (الراوي ، 2011، صفحة 10)

ج. ويقصد بإدارة المخاطر التوصل الى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حوادثه والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر عند صاحب الخطر او مديره كل ذلك باقل تكاليف ممكنة. (سلامة، 1974، صفحة 51)

الفرع الثالث: المخاطر المالية وانواعها وطرق قياسها.

في هذا الفرع سنذكر لمحة عن المخاطر المالية وانواعها وطرق قياسها.

اولا :تعريف المخاطر المالية :

أ. يرىPetty ،J، et al،1982أن المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا. (محمد علي ، 2005، صفحة7)

ب. وتعرف المخاطر المالية ايضا على انها المخاطر الناشئة عن ممارسة النشاط المالي في المؤسسة، وتعبر عن حالة عدم اليقين حول التدفقات النقدية المستقبلية، ما يؤدي إلى حدوث خسائر ناشئة عن عدم تحقق الهدف المالي، وكثيرا ما تكون المخاطر المالية غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف ترتبط ارتباطاً قوياً بالمخاطر الناتجة عن أسعار الفائدة والعكس بالعكس. (ناولو، 2022، صفحة 4)

ج. وهي المخاطر الناشئة عن متغيرات لا تتوافر لدى الشركة عنها ميزة تنافسية معلوماتية، ويجب على الشركة ان تتبع استراتيجيات جيدة لإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها او تجنبها او السيطرة عليها لأن تحمل هذه المخاطر لا يحقق للشركة اية عوائد اقتصادية وهي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاساسي للشركة ولكنها ترتبط بالسوق التي تعمل فيه الشركة. (القاضي، 2014، صفحة 229،230)

ثانيا: انواع المخاطر المالية:

أ. مخاطر السوق: عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تنجم عن تذبذب القيم الحالية او التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغير في سعر السوق وان مخاطر السوق تنشأ من خصائص ترتبط بالسوق. (حسن العبيدي و محمد النابر ، 2022، صفحة 124)

ب. مخاطر سعر الفائدة: هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب تغيير في معدلات السوقية خلال المدة الاستثمارية. (محمود بشير المغربي ، 2019، صفحة 84)

ج. مخاطر سعر الصرف: و هذه تنشأ من خلال العمليات والترجمة والتعرضات الاقتصادية. كما قد تنشأ أيضا من الصفقات على اساس السلعة حيث تتحدد أسعار السلعة ومتاجرتها بعملة أخرى. (أ. هورشر كارين ، 2008، صفحة 46)

د. مخاطر الائتمان: وهي من اهم انواع المخاطر التي تتعرض لها الاوراق المالية ويقصد بالمخاطر الائتمانية التي ترتبط بالطرف الاخر في العقد وقدرته على الوفاء بالتزاماته الائتمانية كاملة في موعدها كما ينص عليه العقد وتسمى (مخاطر التمويل، ومخاطر الاستثمار) أو (مخاطر المداينة: لأنها تنشأ في حال توظيف مبالغ الصكوك فتحدث المديونية). (نجلاء بنت محمد البقمي ، 2013، صفحة 90)

هـ. مخاطر السيولة: تتحدد من خلال مدى دقة الإدارة في تقدير الاحتياجات من السيولة بحيث لا تضطر المؤسسة إلى البيع السريع للأوراق المالية بما يترتب على ذلك من مخاطر وخسائر. ولمخاطر السيولة ثلاثة جوانب:

1. نقص شديد في السيولة.
2. احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة.
3. القدرة على تدبير الأموال بتكلفة عادية.

وينتج عن الحالة الأولى أي اللاسيولة الشديدة الإفلاس، أي أنها مخاطرة قاتلة.

و. مخاطر التضخم: وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة. (قندوز، 2012، صفحة 13)

ثالثا: قياس المخاطر المالية:

أ. الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية:

1. المدى :

- هو عبارة عن الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للتدفقات النقدية، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر، ويعد المدى أبسط مقاييس درجة المخاطر المالية، حيث كلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المالي المرتبط بتنفيذ الاقتراح الاستثماري .ويعاب على أسلوب المدى كمقياس للمخاطر المالية أنه لا يستخدم كل البيانات المتاحة عن التدفقات النقدية"

2. معامل التباين (معامل الاختلاف):

- وهو مقياس نسبي(أو معياري)لدرجة التشتت. حيث يربط بين الخطر(مقاسا بالانحراف المعياري) وبين العائد(مقاسا بالقيمة المتوقعة) ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفصيلا عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر. إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

3. الانحراف المعياري:

- يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي وهو يقيس درجة انحراف القيم عن وسطها الحسابي، ووفقا لذلك فهو يقيس درجة تباين التدفقات النقدية المحتملة عن القيمة المتوقعة لها وكلما كانت درجة الانحراف المعياري كبيرة كلما كانت المخاطر كبيرة والعكس صحيح،

وتحسب قيمة الانحراف المعياري بالمعادلة التالية:

$$\delta=\sqrt{\delta 2}$$

δ :الانحراف المعياري وهو يمثل الجذر التربيعي للتباين.

4. معامل بيتا:

- يعتبر معامل بيتا من أشهر المقاييس التي تستخدم لقياس المخاطر المنتظمة(مخاطر السوق)فهو يقيس مدى تأثر عائد الشركة بالتغيرات التي تطرأ على عائد السوق والذي يمكن الحصول عليه من خلال سوق الأوراق المالية ويقصد بعائد السوق المتوسط الحسابي لعوائد جميع الشركات الموجودة في السوق فإذا كان معامل بيتا للأصل الاستثماري يساوي (1) صحيح، فهذا يعني بأن تغير عائد الشركة يكون مطابقا للتغييرات التي تطرأ على عائد السوق وتتطابق مخاطر الشركة مع مخاطر السوق، أما إذا كانت بيتا الأصل أكثر من (1) فسوف يكون التغير في عائد الشركة أكبر من التغير في عائد السوق وتكون مخاطر الشركة أكبر من مخاطر السوق، وإذا كان معامل بيتا أقل من (1) فعندها تكون مخاطرة الشركة أقل من مخاطرة السوق. (بروال ، 2011\2010، صفحة 93،94)

ب. أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

- وهي تعتمد على قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمؤسسة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها –كمؤشرات تقريبية – على الحالة المتوقعة للمنشأة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة لمنشأة، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية لإلتزامات المؤسسة.
- ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد، ما يلي:

1) نسبة المديونية.
2) نسبة التداول.
3) درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات).
4) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون.
5) نسبة التمويل طويل الاجل في هيكل التمويل.
6) نسبة التمويل طويل الاجل إلى الاصول طويلة الاجل.
7) نسبة صافي رأس المال العامل إلى الاصول.

وهناك العديد من الدراسات السابقة اهتمت بتطوير أدوات مالية مركبة- تجمع بين أكثر من مؤشر مالي واحد في نموذج قياسي–

لأجل قياس المخاطر المالية بالمؤسسة، وبخاصة خطر العسر المالي أو الافلاسBankruptcy risk . ومن أشهر الادوات المالية في هذا الصدد ما يعرف بنموذج (z) والذي طورهAltman. ،E.I عام .1968.

ووفقا لطبيعة وأهداف الدراسة الحالية سوف يتم الاعتماد علي أدوات القياس التالية:

1-مؤشر (Z) كمقياس لإحتمال تعرض المؤسسة لمشاكل أو ضغوط مالية.

2-الانحراف المعياري للمؤشرات السوقية المستخدمة بالدراسة (وهي: أسعار السهم، عائد السهم، مؤشر القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية)، وذلك كمقياس للمخاطر الكلية التي تتعرض لها ثروة المساهمين. (محمد علي ، 2005، صفحة 15،14)

الفرع الرابع: مفهوم ادارة المخاطر المالية.

اولا: مفهوم ادارة المخاطر المالية:

أ. ويقصد بها تلك العمليات المالية التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر المرتبطين بالاستثمار في المؤسسة، وذلك بقصد تعظيم القيمة السوقية المؤسسة. (فرج ، 2016، صفحة 53)

ب. يرىWilliams،other and أن إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها. وأن الغرض الرئيس لإدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يتمثل في تمكين المؤسسة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة. (الشمام، 2012، صفحة 52)

ج. تلك العملية التي يتم من خلالها مواجهة المخاطر وتحديدها، وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها، و ذلك بهدف ضمان فهم كامل لها. (كلاش و بهلول ، 2021، صفحة 440)

وكتعريف شامل "هي تلك العملية التي يتم من خلالها اكتشاف المخاطر المالية في المؤسسة وتحديدها وقياسها والحد منها او تقليلها بغية تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وتحقيق اهدافها الاستراتيجية" .

المطلب الثاني: عملية ادارة المخاطر المالية واستراتيجياتها.

تمر عملية ادارة المخاطر المالية بعدة محطات لتحقيق أهدافها النهائية لذا في هذا المطلب سوف نتطرق لعملية ادارة المخاطر المالية واستراتيجياتها.

الفرع الاول:استراتيجيات ادارة المخاطر المالية.

باستقراء الكتابات المالية العديدة التي ركزت على موضوع ادارة المخاطر المالية بالمؤسسة يمكن تحديد ثلاثة استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية وهي:

أ. استراتيجية ترك الموقف مفتوح: ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويمكن ان تعتمد الشركة على هذه الاستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة قبول الخطر.

ب. استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة: ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمؤسسة والتي لا ترغب المؤسسة في تحمل أكثر منها، ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر حتى هذا المستوى المقبول ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تخفيض الخطر مثل: التنويع في خطوط منتجات الشركة، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعا لظروف الشركة والتغيير في مستوى الرافعة المالية واستخدام الادوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الاسعار.

ج. استراتيجية تغطية كل الخطر: يقصد بذلك تحييد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر إلى الصفر ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تحويل الخطر مثل: التغطية الكاملة او التامين ضد الخطر باستخدام ادوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي الى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين، والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر. (فرج ، 2016، الصفحات 81-83)

د. استراتيجية نقل الخطر: تنفيذ هذه الاستراتيجية عن طريق شركات التامين وهي احدى وسائل نقل الخطر من شخص لا يرغب في تحملها الى طرف اخر يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن لذلك. (حمودي واخرون ، 2019، صفحة 137)

الفرع الثاني: عملية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة:

إن إدارة المخاطر تمثل منهجا أو مدخلا علميا للتعامل مع المخاطر وهذا ما يوحي ضمنيا بأن العملية تتضمن سلسلة منطقية من الخطوات، التي تميل للاندماج في الواقع العملي، حيث هذه الخطوات فيما يلي:

أ. تقرير الأهداف والغايات:

- تتمثل الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر في تحديد ما تود المؤسسة أن يفعله برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة. هناك العديد من الأهداف المحتملة المتنوعة لوظيفة إدارة المخاطر، وتشمل الحفاظ على استمرارية المؤسسة وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر إلى الحد الأدنى، وحماية العاملين من الحوادث التي قد تسبب لهم الوفاة أو اصابات خطيرة، لكن يبقى الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو بقاء المؤسسة. أي ضمان استمرارية المؤسسة ككيان في الاقتصاد، ولكن مع الأسف ومع أن خطوة تحديد الأهداف تعتبر أهم خطوة في عملية إدارة المخاطر إلا أن بعض المؤسسات تتجاهلها، حيث ينبع كثير من عيوب برامج إدارة المخاطر نتيجة لغياب أهداف محددة للبرامج.

ب. اكتشاف المخاطر المالية:

- تتطلب عملية اكتشاف الخطر تحديد هذا الأخير بالمؤسسة، حيث يؤثر تحققه في سير العمل به ويتطلب اكتشاف الخطر الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة، والخسارة المحتملة الناتجة عنه مجهودا كبيرا من مدير الخطر في المؤسسة، وذلك لأن الفشل في اكتشاف هذا الخطر، وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهته سيكون له نتائج سيئة تتمثل في أسلوب المعالجة مما قد يتسبب عنه خسائر كبيرة للمؤسسة، لذلك تعتبر عملية اكتشاف الخطر من أهم مراحل برنامج إدارة الخطر لكونها أساسا للمراحل الأخرى في ذلك البرنامج، كما أن نجاح تلك المراحل يعتمد على الانتباه المبكر لاكتشاف الخطر، وتتضح

أهمية هذه المرحلة في كون إدارة الخطر تحقق أهدافها عندما يتوافر لها معرفة مسببات وأنواع الخسائر المحتملة، لذا على مدير المؤسسة تولي مهمة تحديد الوحدات المعرضة للخطر، وذلك بالتعرف على العاملين بها وتخصصاتهم، وأماكن عملهم والمتعاملين مع المؤسسة، والممتلكات الخاصة، وجوانب النشاط العديدة، والتعرف على حوادث الخطر، التي حصلت وأسبابها وتحديد طرق معينة لاكتشاف الخطر ومن هذه الطرق:

1. تحليل القوائم المالية.
2. الاستعانة بشركات التأمين.
3. استخدام دليل الخطر.
4. اللقاءات والاتصالات.

ج. تقييم المخاطر:

- بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يقوم مدير المخاطر بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب أولويات العمل، وسوف تتطلب مخاطر معينة بسبب شدة وطأة الخسارة المحتملة الاهتمام بها بدل مخاطر أخرى، وفي معظم الأحوال فسوف يكون هناك عدد من المخاطر التي تتطلب ايلاء قدر متساوي من الاهتمام بها. لذلك يكون من الأنسب ترتيب المخاطر في صورة تصنيف عام مثل حرجة، هامة، وغير هامة، وتركز مجموعة من المعايير الممكن استخدامها في وضع ترتيب أولوية على الأثر المالي المحتملة للخسارة. على سبيل المثال:

1. المخاطر الحرجة: كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة ذات حجم سوف ينتج عنه الإفلاس.
2. المخاطر الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي لن يترتب على الخسائر المحتملة فيها الإفلاس ولكنها سوف تستلزم من المؤسسة الاقتراض لمواصلة العمليات.
3. المخاطر غير الهامة: ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسائر المحتملة فيها اعتمادا على الأصول الحالية للمؤسسة، دون الوقوع في أزمة مالية. (بروال، 2011/2010، صفحة 100،99)

المطلب الثالث :مبادئ و اهداف ادارة المخاطر المالية.

سنتناول في هذا المطلب كل من مبادئ واهداف ادارة المخاطر المالية.

الفرع الاول :اهداف ادارة المخاطر المالية:

إدارة المخاطر المالية لها أهداف مهمة، يمكن تصنيفها إلى أهداف تسبق الخسارة، أو أهداف تلي الخسارة كما يلي:

أ. أهداف تسبق الخسارة: تتضمن الأهداف المهمة التي تسبق الخسارة:

1. الاقتصاد: ويعني ذلك ان المؤسسة يجب ان تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة، وهذا يتضمن تحليل لمصروفات برامج الامان، اقساط التامين، التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر، بمعنى تهدف ادارة المخاطر الى تخفيض تكاليف مواجهة الى ادنى حد ممكن.

2. تقليل القلق: حيث ان الوحدات المعرضة للخسارة يمكن ان تسبب قلق كبير او خوف لمدير الخطر، فمثلا الخوف من قضية كبيرة ومركزة من سوء المنتجات يمكن ان تسبب خوف كبير لمدير الخطر، ومدير الخطر يحاول ان يخفض هذا القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخيارة، وهذا هدف اكثر تعقيدا.
3. مقابلة الالتزامات الخارجية لمفروضة: وهذا يعني ان المؤسسة يجب ان تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية، مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المؤسسة بتوافر وسائل الامان لحماية العاملين من الاخطار. (ابو بكر و السيفو ، 2009، الصفحات 50-51)

ب. أهداف تلي الخسارة: تتضمن الأهداف المهمة التي تلي الخسارة:

1. هدف استمرارية النمو:

- فالنمو هدف تنظيمي هام، فالوقاية من التهديدات التي تواجهه أحد أهداف إدارة المخاطر، واستراتيجيات هذه الأخيرة يمكن أن تسهل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة كان من الممكن أن تهدد ذلك النمو.

2. هدف استقرار الأرباح أو المكاسب:

- حيث ينبع هذا الهدف من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات الواسعة في المكاسب، حيث يفضل المساهمون الأرباح المستقرة عن المكاسب التي تتقلب بشكل واسع، ولأن المستثمرين يفضلون عموما التدفق المستمر للدخل، فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسهم بخفض التباينات في الدخل، التي تنتج من الخسائر، فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر، وتقليل الضرائب.

3. المسؤولية الاجتماعية: فهي الهدف الاخير حيث يقلل هذا الهدف من التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص، فتدابير منع الخسارة تعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر، لأنه عندما تشهر الشركة إفلاسها يتضرر الموظفون، والملاك، أما عندما تحمي استراتيجيات إدارة المخاطر المناسبة الشركة من تكبد خسائر فادحة، يتم تفادي الإفلاس وتداعياته. (شلالي و قاشي ، 2013، الصفحات 5-3)

الفرع الثاني :مبادئ إدارة المخاطر المالية:

نظرا لأهمية إدارة المخاطر المالية قامت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم" لجنة مبادئ إدارة المخاطر"، والتي وضعت دليلا للمبادئ العامة لإدارة المخاطر، ويمكن تلخيص هذه المبادئ العامة في النقاط التالية:

أ. مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا ويتم اعتماد هذه السياسات واقرارها ممن قبل مجلس الإدارة، ويجب أن تكون هذه السياسات مرنة وتتم مراجعتها بشكل منتظم .ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توافق سياسات إدارة المخاطر وتوقعات المساهمين والمالكين ومع الخطط الاستراتيجية للمؤسسة.

ب. إطار عملية إدارة المخاطر:

يجب أن تتوفر المؤسسة على إطار مرجعي لعملية إدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق، ويجب أن تتوفر الإدارة على الموارد البشرية والمالية الكافية لدعم هذه العملية من اجل ضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.

ج. تكامل عملية إدارة المخاطر :

يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، بهدف التمكن من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وادارتها بشكل جيد وسليم، لذلك فان التحليل السليم يتطلب تحميل وتقييم المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا لان هناك تداخلا بين المخاطر التي تواجه المؤسسة. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المؤسسة ككل للوقوف على مستوى التداخل والترابط بين المخاطر المختلفة وتحديد الآثار المترتبة عنها لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المخاطر.

د. محاسبة خطوط الأعمال:

تقع مسؤولية إدارة المخاطر في كل نشاط على عاتق من يتولى إدارته. فإدارة المخاطر ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق الموظف المعني بإدارة المخاطر وانما هي مسؤولية تكافلية لكافة المستويات الإدارية.

هـ. تقييم وقياس المخاطر:

يجب تقييم المخاطر بصورة وصفية وبشكل منتظم ودوري، ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عمليا وممكنا تحويلها إلى لغة الأرقام ما يسمح باتخاذ القرارات الصحيحة إلا انه في بعض الحالات يكون القياس الكمي لبعض المخاطر غير متاح، لذا لابد من وضع إجراءات نوعية تساعد في تقدير وتقييم مثل هذه المخاطر.

و. التدقيق المستقلة:

يجب أن يتولى تقييم المخاطر بالمؤسسة قسم يتوفر على الاستقلالية التامة، الصلاحيات والخبرات الكافية لتقييم المخاطر، القدرة عمى اختبار فعالية إدارة المخاطر بالإضافة رفع التقارير وتقديم التوصيات العلاجية لضمان فعالية إدارة المخاطر. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من وجود قسم مستقل لتقييم عملية إدارة المخاطر المالية والرقابة عليها، وان هذه العملية غير مقتصرة فقط على متخذي القرارات المتعمقة بإدارة المخاطر المالية والقائمين بإدارتها نيابة عن المؤسسة.

ز. التخطيط للطوارئ:

يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات محتملة الحدوث والظروف الطارئة، ويجب أن يتم اختبار كفاءة هذه السياسات والعمليات عند الضرورة. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من استعادة المؤسسة لتحديد

ومعالجة الحالات غير العادية في الوقت المناسب وبشكل فعال. ولابد أن تشتمل خطة الطوارئ على جميع أنواع المخاطر محتملة الحدوث، وأن تتم مراجعتها بشكل دوري ومنتظم. (طبيب ، 2017/2016، صفحة 34،35)

المبحث الثالث : دور و علاقة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية.

بعد تناول الاطار النظري لكل من التدقيق الداخلي وادارة المخاطر المالية سنتطرق، من خلال هذا المبحث لعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر المالية في المطلب الاول، وكذلك دوره في المطلب الثاني اما في المطلب الثالث فكان حول المطلب آليات تفعيل دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية.

المطلب الاول : علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر المالية.

نص المعيار (2120)الصادر عن IIAالخاص بإدارة المخاطر أنه "يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بتقييم فعالية عملية إدارة المخاطر وأن يساهم في تحسينها" وأوضح المعيار أنه لتحديد ما إذا كانت إدارة المخاطر فعالة أو غير فعالة مسألة رأي وحكم ناتج عن المدقق الداخلي الذي يبين هل أهداف المؤسسة تساند رسالة المؤسسة وتساهم في تحقيقها، هل تم تحديد المخاطر المرتفعة وتقيمها، كيفية التعامل مع المخاطر وهل تم انتقاؤها بشكل ملائم بحيث يكون مستوى المخاطر منسجم مع قابلية المؤسسة للمخاطر، هل تم تجميع المعلومات ذات الصلة بالمخاطر وإيصالها في الوقت المناسب بحيث يتسنى للموظفين والإدارة والمجلس الاطلاع بالمسؤوليات المناطة بهم.

وتتضح علاقة التدقيق الداخلي باتجاهاته الحديثة بإدارة المخاطر من خلال الدور الرئيسي الذي يلعبه المدقق الداخلي، من خلال تقديم تأكيد لمجلس الإدارة بشأن فعاليته. وعندما لا يتمكن من تقديم هذا التأكيد فإن المسؤولية تقع على عاتق الإدارة في تطبيق الاستجابة الملائمة لمواجهة المخاطر، وتظل مهمة المدقق الداخلي في إعطاء توصيات ولكن كجزء من دوره الاستشاري وبالتالي فإنه طبقاً لمدخل التدقيق على أساس المخاطر يتم تقسيم دور المدقق الداخلي لدورين، دور رئيسي يتمثل في تقديم تأكيد بشأن فعالية عملية إدارة المخاطر، ومدى فعالية أنشطة الرقابة وطرق الاستجابة للمخاطر، ومدى فعالية تقييم المخاطر والتقرير عنها. ودور استشاري يتمثل في تقديم توصيات في حالة عدم حدوث ذلك، وفيما عدا الدور الرئيس فإن أي دور آخر للمدقق يدخل في نطاق الخدمات الاستشارية.

وتظهر مستويات العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر من خلال مراحل أنشطة التدقيق الداخلي:

أ. مرحلة تخطيط عملية التدقيق: عند التخطيط لعملية التدقيق الداخلي يجب تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات والأنشطة التي تتعرض لمخاطر عالية، بناًء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، ويتم خلال هذه المرحلة إجراء تقييم لأنشطة التدقيق الداخلي من منظور المخاطرة، ومدى مشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

ب. مرحلة التنفيذ: يجب خلال هذه المرحلة التركيز على اختيار ما إذا كانت إدارة البنك والرقابة الداخلية تعملا على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصى المدقق الداخلي خلال هذه المرحلة، بزيادة فعالية أنشطة الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها بالتنسيق المباشر بين المدقق ومدير المخاطر.

ت. مرحلة أوراق العمل: خلال هذه المرحلة يجب إضافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق عمل المدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق، بحيث يربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يصل إليها وبين المخاطر التي يتعرض لها البنك، مع إمكانية تقديم المدقق توصيات مناسبة تخص معالجة خطر معين (فريد و بن عطاف ، 2021، الصفحات 134-133).

ث. مرحلة إعداد تقرير التدقيق: يتم وضع النتائج التي تم التوصل اليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها الى ادارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها بحيث تقوم ادارة المخاطر بتقييم وتوضيح لمخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها. (تمار و العيد ، 2017، الصفحات 198-199)

ج. مرحلة المتابعة: خلال هذه المرحلة يجب متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين كل من وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر في البنك، بهدف السيطرة على كافة مخاطرها وإدارتها بالطريقة المناسبة. (فريد و بن عطاف ، 2021، صفحة 133)

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية.

في هذا المطلب سنشرح دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية شرحا مفصلا من خلال التطرق للأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في هذه الاخيرة.

الفرع الاول: الادوار المختلفة للتدقيق الداخلي في ادارة لمخاطر المالية.

يوضح بيان معهد المدققين الداخليين لصادر في 24 سبتمبر 2004 ان الدور الرئيس للتدقيق الداخلي في الادارة الشاملة للمخاطر يتمثل في تقديم تأكيد موضوعي الى مجلس الادارة عن مدى فعالية انشطة الادارة الشاملة للمخاطر للتأكد من ان مخاطر الاعمال الرئيسة تم ادراكها بشكل مناسب وان نظام الرقابة الداخلية يعمل بفعالية. يمكن تقسيم دور التدقيق الداخلي في الادارة الشاملة للمخاطر إلى ثلاث مستويات وهي:

اولا: الادوار الرئيسية للتدقيق الداخلي في الادارة الشاملة للمخاطر.

تتمثل الادوار الرئيسة التي يمكن للتدقيق الداخلي القيام بها في ظل الادارة الشاملة للمخاطر في:

أ. تقديم تأكيد عن عملية ادارة المخاطر.
ب. تقديم تأكيد بأن المخاطر تم تقييمها بشكل سليم.
ج. تقييم عملية ادارة المخاطر.
د. تقييم التقرير عن المخاطر الرئيسة.
هـ. مراجعة وفحص ادارة المخاطر الرئيسة.

ثانيا: ادوار اخرى للتدقيق الداخلي.

تتمثل الادوار الاخرى التي يمكن للتدقيق الداخلي القيام بها في تقديم خدماتها الاستشارية ولكن مع وجود بعض الضمانات التي تكفل لها الحفاظ على استقلالها وموضوعيتها وهذه الادوار هي:

أ. المساعدة في تحديد وتقييم المخاطر.
ب. تدريب الادارة على الاستجابة للمخاطر.
ج. المساعدة على انشاء الادارة الشاملة للمخاطر.
د. تنسيق انشطة الادارة الشاملة للمخاطر.
هـ. دعم التقييم عن المخاطر.
و. الحفاظ على اطار الادارة الشاملة للمخاطر و تطويرها.
ز. تطوير استراتيجية الادارة الشاملة للمخاطر.

وتتمثل الضمانات التي يجب توافرها للحفاظ على خاصيتي الاستقلالية والموضوعية فيما يلي:

1. يجب ان يكون واضحا ان ادارة المخاطر هي مسؤولية الادارة.
2. يجب تحديد وتوثيق طبيعة مسؤوليات التدقيق الداخلي واعتمدها من قبل لجنة التدقيق.
3. يجب الا تقوم التدقيق الداخلي بإدارة اية مخاطر نيابة عن الادارة.
4. يجب على التدقيق الداخلي تقديم تأكيد موضوعي عن اي جزء في اطار الادارة الشاملة للمخاطر تكون هي المسؤولة عنه ولذلك يجب ان يقدم التأكيد بواسطة اطراف اخرى مناسبة. (عبده عتش ، 2011، الصفحات 46-45)

ثالثا: ادوار لا يجب على التدقيق الداخلي القيام بها.

تتمثل الادوار التي يحذر على التدقيق الداخلي القيام بها في: (البجيرمي، 2010-2011، الصفحات 84-85)

أ. تحديد المخاطر الجوهرية.
ب. تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرته.
ج. ادارة التامين على المخاطر.
د. اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر.
هـ. تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة.
و. تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر.

الفرع الثاني :دور وظيفة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية.

1. دور المدقق الداخلي في تحديد المخاطر: تعد عملية تحديد المخاطر من أولى الخطوات التي يتبعها المدقق الداخلي في التعامل مع المخاطر ويقصد بتحديد المخاطر التعرف على الثغرات ونقاط الضعف الموجودة في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة والتي يكون لها اثر سلبي على تحقيق اهداف الشركة واستمرار نشاطها. ويقوم المدقق الداخلي باستخدام اساليب منظمة لتحديد هذه المخاطر. (بدران، 2019، صفحة 84)
2. دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر: وذلك من خلال قياسها بشكل كمي وتقدير احتمال حدوثها وحجم تأثيرها ويلعب نشاط التدقيق الداخلي دورا مهما في هذه العملية من خلال تقييم الطرق المستعملة في عملية تقييم المخاطر والتأكد صحتها، لتقديم تأكيد معقول للإدارة بان التقييم الذي سيتم على اساسه التعامل مع المخاطر قد تم بالشكل الصحيح.
3. دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر: يمكن ان تتخذ الادارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، تجنبه او التخفيف منه استنادا الى درجة احتمال حدوثه ودرجة تأثيره، ويلعب نشاط التدقيق الداخلي دورا هاما من خلال تقديم النصح للإدارة حول الخيار الانسب لمعالجة المخاطر مقارنة مع تكلفة الخيار. حيث يقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظم الرقابة ودورها في التخفيف او الحد من المخاطر المحتملة. كما يقوم التدقيق الداخلي بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا، ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها. هذا ويجب على التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية ادارة المخاطر الى مجلس الادارة وفي الوقت المناسب. (بوخروبة و دواح، 2019، صفحة 311)

المطلب الثالث : اليات تفعيل دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية.

سوف نتناول في هذا المطلب كل من آليات تفعيل دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية ومهام المدقق الداخلي في تقييم مدى فاعلية ادارة المخاطر.

الفرع الاول: اليات تفعيل دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية.

لقد فرضت المسؤوليات الحديثة التي ألقيت على عاتق المدقق الداخلي، وخاصة في مجال إدارة المخاطر، البحث عن آليات وأدوات يستخدمها التدقيق الداخلي؛ بهدف تفعيل دوره في عملية إدارة المخاطر، ويمكن تلخيص أهم المتطلبات التي يجب توافرها لتفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر هي:

أ. تخطي التدقيق الداخلي لمهامه التقليدية من فحص وتوكيد وتقييم، ليشتمل على الخدمات الاستشارية، من خلال توسيع نطاق استراتيجية عمله، مما يسمح له بالدخول في دائرة تنظيم إدارة المخاطر، مما يحقق قيمة مضافة للشركة.

ب. تطبيق دليل أخلاقيات يدعم الثقافة الأخلاقية لمهنة التدقيق الداخلي، مع ضرورة توفر التأهيل الكافي للمدقق الداخلي.

ج. توفير إطار فعال لإدارة المخاطر، يتضمن الأهداف الاستراتيجية المطلوب تحقيقها، وكيفية الاستفادة من الفرص وتجنب التهديدات.

د. توفير نظم الاتصال السليمة بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

كما أنه يمكن توفير المتطلبات اللازمة لتفعيل دور المدقق الداخلي لإدارة المخاطر بحيث تشمل على ما يلي:

1- إعداد خطة عمل مبنية على تقدير المخاطر، وتحدد عوامل الخطر التي يتوقع أن تتعرض لها أنشطة الوحدات الاقتصادية، وتشمل السياسات والممارسات المتبعة، وأنظمة المعلومات، والعمليات التشغيلية المتعلقة بالمبيعات، والمشتريات، والتحصيل والمخزون والرواتب والمصاريف والأصول الثابتة.

2- تصنيف وتحديد عوامل الخطر في مجموعات متجانسة، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لها، واحتمالية وقوع الحدث الذي يؤثر سلبا في الوحدات الاقتصادية ، والتغيرات التنظيمية والتشغيلية ذات الأثر السلبي.

3- تقييم المخاطر من خلال إعادة تصنيفها وترتيبها بحسب الأولوية، بحيث تكون الأولوية للمخاطر التي يكون احتمال حدوثها أكبر، وتأثيرها السلبي كبير أيضا، وبالتالي يكون الوزن الترجيحي لها مرتفعا، فتكون هذه المجموعة عالية المخاطر، وهكذا يتم تحديد المجموعات متوسطة ومنخفضة المخاطر، والمجموعة ذات المخاطر المقبولة.

4- وضع الحلول المقترحة للاستجابة للمخاطر، ويتم تقدير الحلول سواء بالتجنب، أو القبول، أو المشاركة، أو النقل للمخاطر.

5- ويتم ذلك بعد تحليل البيانات، ودراسة عمليات التدقيق السابقة، والاتجاهات الاقتصادية، ومناقشة النتائج والحلول المقترحة مع الإدارة التنفيذية والإدارة العليا ومع المدقق الخارجي، ليتم اتخاذ القرار المناسب من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع المخاطر.

وهنا يمكن القول إن الإدارات مازالت هي المسؤولة عن إدارة المخاطر، وأن مهمة التدقيق الداخلي هي لدعم الإدارات في ذلك. (عبد الله البطوش، 2015، الصفحات 39-40)

الفرع الثاني: مهام المدقق الداخلي في تقييم مدى فاعلية عمليات إدارة المخاطر

يجب على المدقق الداخلي تقييم عمليات إدارة المخاطر وذلك عن طريق:

- التحقق من أن أهداف الشركة تتفق مع الغرض من إنشاءها.
- التحقق من أن المخاطر الهامة قد تم تحديدها وتقيمها.
- التحقق من أن الاستجابة للمخاطر تتم بصورة مناسبة وفي التوقيت المناسب بما يحقق التوافق بين المخاطر ومدى استعداد الشركة لتقبل المخاطر.
- التحقق من أن المعلومات اللازمة بشأن المخاطر يتم الحصول عليها وإبلاغها للمسؤولين عن الحوكمة بالشركة.

ويمكن للمدقق الداخلي تجميع المعلومات اللازمة لمساندة هذا التقييم أثناء القيام بمهام التدقيق العلم بأن نتائج تلك المهام عندما ينظر إليها مجتمعة تقدم فهماً وافياً لعمليات إدارة المختلفة مع المخاطر بالشركة ومدى كفاءتها. (الشيخ، 2020، صفحة 44)

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الجانب النظري لكل من التدقيق الداخلي وادارة المخاطر المالية، حيث توصلنا من خلال هذا الى ان للتدقيق الداخلي دور فعال وهام في المؤسسة، فهو يعتبر وظيفة ضرورية فيها لكونه يعمل على ضمان السير الحسن للأنشطة وتحقيق اهداف المؤسسة، كما يعتبر احد اهم الاجراءات التي تعتمدها المؤسسة في ادارة المخاطر المالية حيث يساهم بدرجة كبيرة في مواجهة والحد من مختلف المخاطر المالية التي تواجه بالإضافة الى التقليل من احتمالية التعرض لها لأدنى مستوى.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري وإلمامنا بماهية كل من التدقيق الداخلي الذي يعتبر جزءا مهما في المؤسسة لما يقدمه من معلومات عن مدى تحكمها في العمليات التي تقوم بها المؤسسة والاجراءات الموضوعة من طرفه، وادارة المخاطر المالية ودورها في ضمان استقرار المؤسسة ودعم استمراريتها وتطورها بالرغم من العوائق المحيطة بها، ودور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية من خلال تحديد وتقييم المخاطر والتحكم بها.

لذلك في هذا الفصل سنحاول اسقاط ما تم دراسته سابقا على الجانب التطبيقي، وذلك من خلال القيام بدراسة حالة في مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد SARL SOFRAMIMEX بسكرة.

ولدراسة اكثر تفصيلا للفصل التطبيقي سنتناول فيه:

المبحث الاول: تقديم عام حول مؤسسة عموري للاستيراد SARL SOFRAMIMEX بسكرة.

المبحث الثاني: واقع التدقيق الداخلي والمخاطر المالية في مؤسسة عموري للاستيراد SARL SOFRAMIMEX بسكرة.

المبحث الاول: تقديم عام حول مؤسسة عموري للاستيراد SARL SOFRAMIMEX بسكرة.

سنقوم في هذا المبحث بالتعريف بالمؤسسة محل الدراسة مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد وكذلك تحليل هيكلها التنظيمي بالإضافة الى تفاصيل اخرى التي تعطي انطباعا شاملا عن المؤسسة.

المطلب الاول: التعريف بالمؤسسة و نشأتها.

سنتطرق في هذا المطلب لفرعين سيتم من خلالهما تقديم لمحة عامة عن المؤسسة واهدافها.

الفرع الاول: التعريف مؤسسة SARL SOFRAMIMEX بسكرة.

وهي شركة ذات مسؤولية محدودة وتنشط في مجال التجارة حيث تقوم استيراد كل المعدات للأشغال العمومية والبناء بما في ذلك قطع الغيار واللواحق استيراد المعدات، ماكينات رفع الأثقال والتفريغ ثم بيعها داخل الوطن على حالها دون تغيير، بالإضافة الى استيراد قطع الغيار واللواحق التي تدخل في خدمة ما بعد البيع، حيث تستورد المؤسسة هذه المعدات من مختلف دول العالم بالأخص الصين، تتفرع عبر 25 نقطة بيع موزعة على مختلف مناطق الوطن منها (باتنة، سطيف، الاغواط، تبسة، تقرت، بشار، المسيلة، الشلف، مستغانم، جيجل، وادي سوف، ام البواقي،...) ومن بينها الوحدة الأم في بسكرة وتكون عملية البيع مع مختلف الزبائن سواء المؤسسات العمومية التابعة للدولة او الخواص.

الفرع الثاني: نشأة مؤسسة SARL SOFRAMIMEXبسكرة واهدافها.

اولا: نشأة المؤسسة.

انطلقت مؤسسة SARL SOFRAMIMEX في 2010/10/01 وتقع هذه الوحدة ببسكرة في المنطقة الصناعية ثم انتقل مركز الادارة الى شارع الزعاطشة رقم 06 بسكرة، حيث:

تقدر المساحة الإجمالية بـ: 960 م2 منها المغطاة 600 م2.

رأسمال يقدر بـ 50.000.000,00 دج.

أما بالنسبة للموظفين فقد كانت المؤسسة تشغل 80 موظفا.

ثانيا: أهداف المؤسسة:

- توسيع نطاق توزيعها في معظم مناطق الوطن.
- التحكم في منافذ التوزيع ومراقبتها.
- الزيادة في حجم المبيعات.

- خلق مناصب شغل جديدة والمساعدة على تقليل نسبة البطالة.
- تشجيع عملية الاستثمار.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة SARL SOFRAMIMEX بسكرة.

في هذا المطلب سنعرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاخوة عموري للاستيراد، من ثم القيام بتحليله من خلال شرح مهام كل قسم.

الفرع الاول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الشكل(3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة SARL SOFRAMIMEX بسكرة.

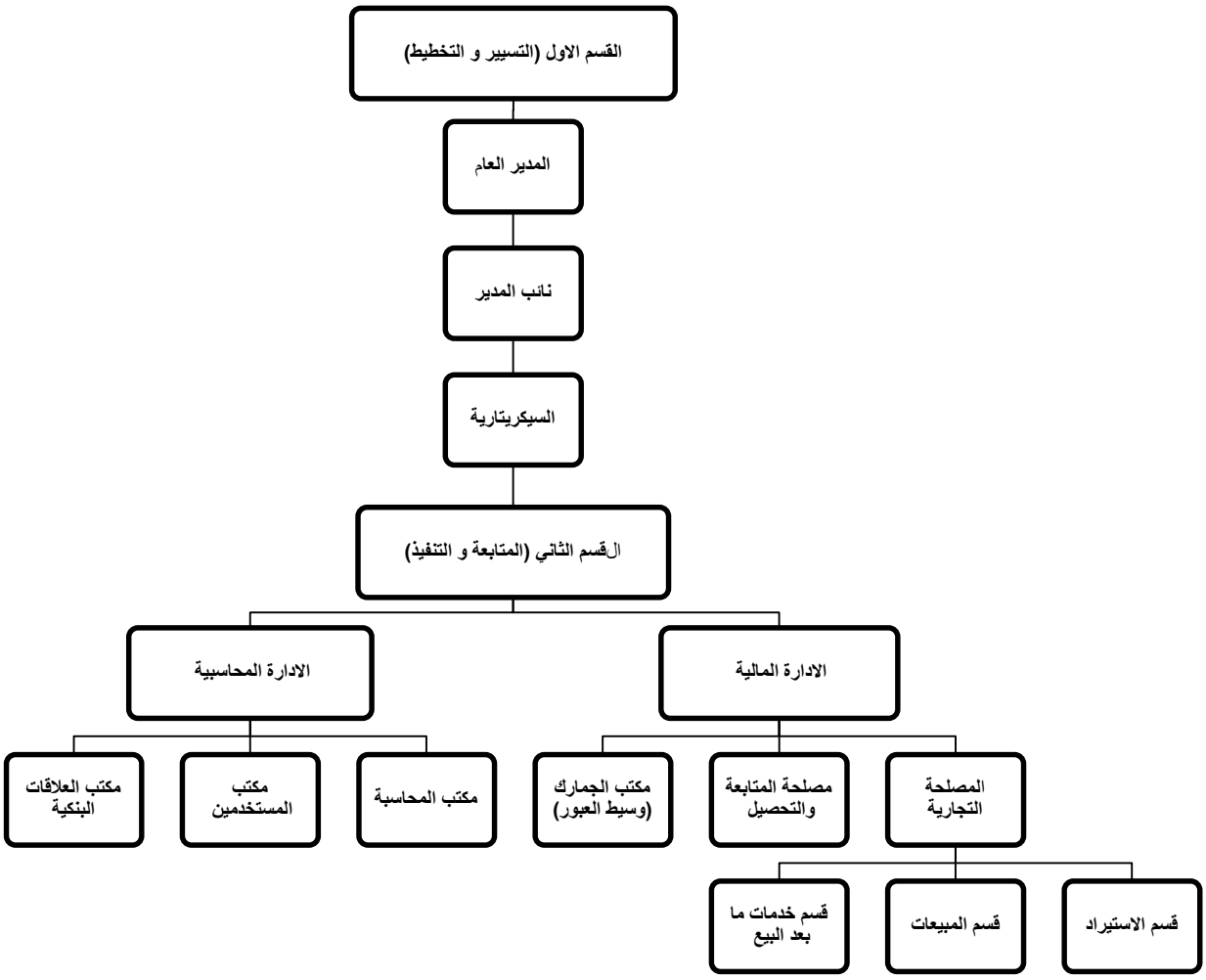

المصدر: مكتب المحاسبة.

الفرع الثاني: تحديد المهام الرئيسية لكل مستويات التنظيمية للمؤسسة.

اولا: القسم الاول: التسيير والتخطيط الذي يتكون من:

1. المدير العام: يعتبر المدير العام مسير مركز قيادة المؤسسة، وهو الذي يتكفل بوضع كل الخطط وتمثيلها مع الاطراف الخارجية وكذلك اتخاذ كل القرارات المهمة والاستراتيجية لتحقيق التناسق والتكامل بين مختلف الوحدات حيث تتمثل مهامه في:
   أ. تمثيل المؤسسة والتحدث نيابة عنها.
   ب. حضور اجتماعات مجلس الادارة وصياغة القرارات ووضع الخطط بناءا على هذه القرارات.
   ج. تنسيق عملية وضع اهم اهداف الاداء.
   د. ينظم العمل ويقوم بترقية من يستحق الترقية.
   هـ. يراعي العمال ويحترمهم.
   و. الاشراف على عمليات التوظيف.
2. نائب المدير: ويعتبر اليد اليمنى للمدير العام فهو المسؤول عن الاشراف على مهام الشركة الإدارية وعملياتها، ويقوم بأداء مهام المدير العام اثناء غيابه ويحرص على تنفيذها ومن اهم هذه الاعمال والمسؤوليات:
   أ. توكيل المهام لأصحابها.
   ب. فتح واغلاق الحاسبات في البنوك.
   ج. حضور الاجتماعات والاشراف عليها.
   د. تطوير وتحديث المؤسسة بشكل دوري.
   هـ. تحليل وتنفيذ سياسات الشركة وعملياتها.
   و. التأكد من ان الجميع يتفهم سياسة الجودة.
   ز. تحديد مسار المشاريع الاساسية لدى الشركة.
   ح. رفع التقارير إلى المدير العام او الرئيس التنفيذي.
3. السكرتارية: تعتبر اهم قسم في الادارة فهي تهتم بتنشيط وترقية المؤسسة نظرا لعلاقتها المباشرة مع المدير كما تعتبر حلقة الوصل بين باقي الاقسام والمدير.

   حيث تتمثل مهامها في:

   أ. الرد على المكالمات الهاتفية والمراسلات.
   ب. حجز المواعيد.
   ج. الاستقبال الجيد والمعاملة الجيدة.
   د. تبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

هـ. تولي مهام تنظيم وتنسيق الاعمال الادارية.

ثانيا: القسم الثاني: المتابعة والتنفيذ: وينقسم إلى:

1. الادارة المالية: التي تتفرع إلى:

أ- المصلحة التجارية: ومن مهامها:

-المشاركة في إنجاز الميزانية التقديرية السنوية.

-عقد الصفقات التجارية مع الموردين، للحصول على المواد والمنتجات اللازمة بأسعار وجودة مناسبة.

-التعريف بالاستراتيجيات التسويقية والترويجية للمنتج وبأحسن صورة للمؤسسة.

-تحليل السوق واحتياجات الزبائن لتحديد المنتجات المطلوبة حسب الكم والنوع.

-بناء وتعزيز العلاقات مع الزبائن وتقديم الدعم الفني لهم.

-المشاركة في إنجاز برامج للتوزيع على المستوى المحلي.

حيث تنقسم هذه المصلحة لثلاث اقسام كالاتي:

اولا :قسم الاستيراد: ومن مهامها:

1. توثيق الشراء والاستلام وفقا لاحتياجات المؤسسة.
2. التواصل المستمر مع البنوك لتأمين الاعتمادات المستندية اللازمة لشراء المنتجات المطلوبة.
3. مساعدة الإدارة في وضع خطط استراتيجية بناءا على التطورات التي تحدث في السوق والموازنة المالية.
4. تزود هذه الاخيرة الادارة بالمعلومات اللازمة لمراقبة سير عمليات الاستيراد والتخزين وصرف المواد اللازمة.
5. إعداد سجلات مفصلة لكل عملية استيراد لبيان الكلفة والكمية المشتراة.
6. متابعة بوالص الشحن والتأمين على البضاعة المستوردة والمصدرة ومتابعة عمليات الاستلام والتسليم.

ثانيا : قسم المبيعات: وتتمثل مهامه كالاتي:

1. اعداد الكشوف والبيانات والتقارير الخاصة بكل فرع بشكل دوري.
2. متابعة تجهيز وتنفيذ أعمال المواقع..
3. تقييم أداء الفروع ومتابعة تحركات مؤشر المبيعات لفهم الارتفاع والانخفاض وتحليلها.
4. التعاون مع قسم المنازعات لإنهاء الإجراءات القانونية الخاصة بالزبائن.

5. توفير بيانات المبيعات والتعاقدات لكل فرع للإدارة المالية بشكل دوري.

ثالثا : قسم خدمات ما بعد البيع: ومن مهامه:

1. تطبيق عملية الضمان: يقوم مكتب خدمات ما بعد البيع بتنفيذ وإدارة عملية الضمان، حيث يتم تغطية جميع المنتجات ضد أي عيوب في الصنع. يتعامل المكتب مع الشكاوى والمشاكل التي تنشأ بعد عملية الشراء ويقوم بإصلاح أو استبدال المنتجات المعيبة وفقًا لشروط الضمان.
2. توفير قطع الغيار: تلتزم المؤسسة بتوفير قطع الغيار في حال طلبها من قبل الزبائن، ويقوم مكتب خدمات ما بعد البيع بتوفير القطع الغيار اللازمة لضمان استمرارية عمل المنتج بكفاءة وفعالية.

ب- قسم المتابعة و التحصيل:

- جمع الأموال المستحقة من الزبائن وتنفيذ إجراءات التحصيل المعتمدة في المؤسسة والتعامل مع الديون المتأخرة ومراقبة عملية التحصيل بشكل عام.
- إعداد التقارير المالية المتعلقة بعملية التحصيل والديون المستحقة حيث تتضمن هذه التقارير تفاصيل حول الزبائن الذين لم يسددوا ديونهم، وتقديم تقارير لمصلحة المنازعات في حالة وجود نزاعات مالية.
- اتباع تعليمات الرئيس المباشر وتنفيذها وفقًا لمسؤولياتهم الوظيفية.
- تجهيز المطالبات المالية وتسجيلها ومتابعتها، بما في ذلك استلام القوائم المالية وتقارير الأرصدة المستحقة من محاسبي الزبائن والشركات.
- تسجيل جميع بيانات المستحقات والمتحصلات المتعلقة بالزبائن، بما في ذلك الشيكات والإيداعات و متابعتها.

ت- قسم الجمارك (وسيط العبور):يعد هذا القسم المؤسسة وسيط بين المؤسسة والزبائن وإدارة الجمارك ومن مهامه:

- تقديم ملفات شاملة إلى إدارة الجمارك لتنفيذ عمليات الجمركة على السلع المباعة وتهيئتها للإفراج عنها واستخدامها بشكل نهائي.
- إعداد الملفات النهائية وتقديم البطاقة الرمادية للعملاء، بعد استكمال جميع الإجراءات الضرورية.

2. الادارة المحاسبية : التي تتفرع إلى :

أ- مكتب المحاسبة : يقوم هذا القسم بتجميع العمليات المالية والمحاسبية ويقوم كذلك بوضع الميزانية وتسيير جميع الحسابات ومراقبتها، كما يقوم بحساب الجرد السنوي وإعداد التنبؤات والتقديرات حسب نتائج السنوات الماضية، كما تقوم بعملية التدقيق ومراجعة الحسابات المختلفة للوحدة ويسهر ايضا على:

- الاشراف على دقة المعلومات في السجلات المحاسبية وعملية تبادل سجل المواد والمشتريات، سجل الموجودات وسجلات ودفتر الاستاذ العام.
- اعداد السجلات والاشكال وغيرها من المطبوعات اللازمة.
- السهر على مراقبة الحالة المالية للوحدة والنتائج المتحصل عليها من النشاطات.

- تقوم بوضع تقديرات الميزانية المقبلة.
- المساهمة في عملية تسيير الموجودات المالية للوحدة.
- ضمان وتوفير الموارد المالية المستحقة في الوقت المناسب.
- التطهير المالي المقرر من طرف الهيئات العمومية.
- مساعدة المدير العام في علاقاته مع المؤسسات الخارجية، و تزوده بالمعلومات حول التقارير الدورية.

ب- مكتب المستخدمين: مهمته تنمية وتطوير نظم تسيير الموارد البشري وتحديد السياسات والاساليب المتبعة في الاجور وترقية العمال وكل ما يتعلق بمسيرة العمال، كما تهتم بتدريب وتأهيل العمال والاطارات بشكل مستمر حسب متطلبات المؤسسة وتتمثل مهامها في:

- يقوم بعملية التوظيف حسب شروط العمل.
- المساهمة في تحديد سياسات المؤسسة داخليا وخارجيا.
- العمل على توفير الوسائل الضرورية لسير سياسة المؤسسة.
- التوجيه والتنسيق والسهر على تسيير العاملين في المؤسسة.
- تعمل على خلق جو مناسب ومحفز للعمل وهذا بتحفيز العمال وتوفير الضروريات لهم.

ت- مكتب العلاقات البنكية: هو الجهة المسؤولة عن ادارة وتنظيم علاقات البنك مع العملاء والجمهور، حيث يتم تعيين فريق العلاقات البنكية لتنفيذ استراتيجية الاتصال والتواصل مع العملاء، وذلك بهدف بناء صورة ايجابية للبنك وتعزيز الثقة والولاء .

يتولى مكتب العلاقات البنكية عدة مهام منها:

- التواصل مع العملاء: يتعامل فريق العلاقات البنكية مع الاستفسارات والشكاوي و الطلبيات الخاصة بالعملاء، ويسعى لتلبية احتياجاتهم وتوفير تجربة ايجابية للعملاء.
- ادارة العلاقات العامة: يقوم مكتب العلاقات البنكية ببناء وتطوير علاقات قوية مع شركات والمؤسسات الاخرى، وذلك بهدف تعزيز التعاون والشراكات المهمة للبنك.
- تنظيم الفعاليات والاحداث: يقوم فريق العلاقات البنكية بتخطيط وتنظيم فعاليات واحداث متنوعة، مثل المؤتمرات والندوات والمعارض، بهدف التواصل مع الجمهور وتعزيز صورة البنك.
- الاتصالات العامة: يشمل ذلك اعداد المواد الاعلامية والتواصل مع وسائل الاعلام المختلفة، مثل الصحف والتلفزيون ووسائل الاعلام الاجتماعية، بهدف نشر رسائل البنك وتعزيز وجوده الاعلامي الايجابي.
- ادارة الازمات والاستجابة السريعة: يكون مكتب العلاقات البنكية في الواجهة الامامية لإدارة الازمات والتعامل مع حالات الطوارئ.

بشكل عام يعمل مكتب العلاقات البنكية على تعزيز التواصل الفعال والشفاف مع العملاء والجمهور، وتحقيق التفاعل الايجابي وبناء صورة ايجابية للبنك.

المبحث الثاني: واقع عملية التدقيق الداخلي والمخاطر المالية في مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد SARL SOFRAMIMEX بسكرة.

تطرقنا في هذا المبحث لواقع عملية التدقيق الداخلي والمخاطر المالية في المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الاول: واقع عملية التدقيق الداخلي لمؤسسة الاخوة عموري للاستيراد SARL SOFRAMIMEX بسكرة.

في هذا المطلب سوف نتناول واقع عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد.

الفرع الاول: المكلف بعملية التدقيق الداخلي.

تستغني العديد من المؤسسات عن المدقق الداخلي في القيام بعملية التدقيق الداخلي لأسباب عدة منها قلة الموارد و ذلك ربما لافتقار المؤسسة للموارد الكافية لتكوين وحدة مستقلة وخاصة بالتدقيق الداخلي وتعيين مدقق داخلي والذي قد يكون مكلفا لبعض المؤسسات، كما يمكن ان تكون هناك اسباب اخرى. وذلك هو الامر مع مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد sofraimimexبسكرة حيث تعتمد هذه الاخيرة في قيامها بعملية التدقيق الداخلي على المحاسب وعلى الارجح ان يكون بسبب حجم المؤسسة المتوسط او الرغبة في تقليل التكاليف. حيث يتولى قسم المحاسبة والمالية بالخصوص قسم المحاسبة بعمليات التدقيق ومراجعة الحسابات المختلفة للمؤسسة. يتم تكليف المحاسبين في القسم بمراجعة السجلات المحاسبية والتأكد من صحة البيانات المالية المسجلة، بما في ذلك المدفوعات والمقبوضات والتسجيلات الأخرى ذات الصلة.

الفرع الثاني: مهام المحاسب المكلف بعملية التدقيق الداخلي بمؤسسة.

المحاسب قد يتولى مهام المدقق الداخلي في المؤسسات التي لا يتوفر فيها مدقق داخلي، و في ما يلي بعض المهام التي يمكن ان يقوم بها المحاسب بدور مدقق داخلي:

- التدقيق الداخلي: يقوم المحاسب بتنفيذ عمليات التدقيق الداخلي للتحقق من صحة وفعالية العمليات المالية والادارية في المؤسسة. كما يقوم ايضا باتباع طرق التدقيق الداخلي لتقييم و مراقبة السيطرة الداخلية لتفادي أي اخطاء وتجنب الوقوع في المخاطر المحتملة.
- تقييم السيطرة الداخلية: المحاسب يقوم بتقييم ومراجعة السيطرة الداخلية في المؤسسة ويحدد نقاط الضعف في السيطرة الداخلية ويقدم توصيات لتحسينها وتعزيز فعاليتها.
- مراجعة العمليات المالية: المحاسب يقوم بمراجعة وتحليل العمليات المالية للتأكد من الامتثال للسياسات والاجراءات المالية المحددة، كما يقوم بتحقق من صحة ودقة التسجيلات المالية ومطابقتها للمعايير المحاسبية المعترف بها.

- تحليل المخاطر المالية: المحاسب يقوم بتحليل المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسة ويقدم توصيات للتعامل معها وتقليلها، يستند هذا التحليل الى تقييم المخاطر المحتملة وتحليل البيانات المالية.
- اعداد التقارير المالية: المحاسب يقوم بإعداد التقارير المالية الداخلية للإدارة والمساهمين، كما يقوم بالتأكد من صحة وموثوقية المعلومات المالية ويقدم تحليلات وتوضيحات للمعلومات المالية الرئيسية.
- الامتثال والتوافق: المحاسب يساعد في ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المالية والمحاسبية المعمول بها. يقوم المحاسب بمراجعة العمليات والتأكد من توافقها مع المتطلبات القانونية والمعايير.

الفرع الثالث: التدقيق الداخلي بالمؤسسة.

أولا: الشروط المتوفرة في المكلف بعملية التدقيق الداخلي في المؤسسة.

تشترط مؤسسة الإخوة عموري مجموعة من الشروط المتمثلة في:

-ليسانس أو الماستر في المالية والمحاسبة.

-خبرة مهنية أكثر من 13سنوات داخل مؤسسة الإخوة عموري.

-التدريب الكافي على إجراء عمليات التدقيق الداخلي.

-الإلمام بقوانين التسيير.

-القدرة على كسب احترام الغير.

-التحلي بالأمانة والعدل.

فتقوم المؤسسة بتكوينات وتربصات للمكلف بعملية التدقيق الداخلي لتضمن الكفاءة في الملاحظة ومعرفة ميدانية بالوثائق وذلك

بهدف اكتساب الخبرة والطريقة في جمع البيانات والأسلوب المتبع في التوجيه.

المطلب الثاني: عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد.

تتم عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد وفق المراحل التالية:

1- مرحلة التخطيط :تعتبر هذه المرحلة أولى مراحل التدقيق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة، وتتم عبر الخطوات التالية:

-عملية التحضير للمهمة :تتم هذه الخطوة كما يلي:

أ- رسالة المهمة أو الأمر بالمهمة: هي وثيقة مكتوبة ترسل من طرف المدير العام للمؤسسة للمكلف بعملية التدقيق، لإشعاره

بالقيام بعملية التدقيق بتاريخ محدد.

ب- الدراسة الأولية:بعد قبول رسالة المهمة يقوم القائم بعملية التدقيق بدراسة كل المعلومات المفيدة المتعلقة بالموضوع كما أنه يقوم بتحليل المخاطر وتحديد أهداف التدقيق.

ج- كسب المعرفة:يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المعلومات والمتمثلة في:

-تحديد مجال التدقيق.

-معرفة الأشخاص المتعامل معهم.

-جمع الوثائق حول الموضوع محل التدقيق.

●التشاور مع مسيري الجهة محل التدقيق: قبل الإنطلاق في عملية التدقيق يقوم رئيس المهمة بعقد إجتماع مع المسؤولين المعنيين بعملية التدقيق وذلك للتشاور حول أهداف هذه العملية والفائدة منها حيث يسمح هذا التشاور بتأكيد المخاطر التي تم تحديدها.

●تحضير برنامج العمل:هذا البرنامج ينجز على أساس نقطة التوجيه، وهو موجه لتعريف، توزيع، تخطيط ومتابعة أعمال المكلف بعملية التدقيق.

2- تنفيذ المهمة :تمر عملية تنفيذ المهمة بالخطوات التالية:

●الفحص الميداني :في هذه الخطوة يقوم المسؤول على عملية التدقيق بالفحوصات اللازمة، للحصول على المعلومات التي تساعد على تحقيق أهداف المهمة، ومن بين الأدوات المستعملة في هذه الخطوة هي:

أ- وثائق العمل :هي سجل القائم على عملية التدقيق للإجراءات التي تم تطبيقها، والمعلومات التي تم الحصول عليها والآراء التي تم التوصل إليها، ويتمثل الهدف من هذه الوثائق في مساعدة المكلف بعملية التدقيق وترشيده عند ممارسة الفحص وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه.

ب- أدوات الاستجواب :من أهم الأدوات التي يقوم بها المسؤول عن عملية التدقيق داخل المؤسسة هي المحاورة.

●تدوين الملاحظات المكتشفة: بعد كل مرحلة من برنامج العمل، يتم وضع خلاصة جزئية من طرف القائم بعملية التدقيق وتحليل المشكلة، تعريفه، أسبابه، تأثيره والتوصيات.

●اجتماع نهاية مرحلة الفحص :يكون بين المكلف بعملية التدقيق ومسؤولي جهة محل التدقيق لإعلامهم بالنتائج المتوصل إليها.

3- خلاصة المهمة: تمر هذه المرحلة بثلاث خطوات:

●مشروع تقرير المهمة :بعد نهاية مختلف عمليات الفحص، يتم وضع مشروع تقرير والذي يوضح مختلف الملاحظات والتوصيات، ويوزع على مسؤولي الجهة محل التدقيق.

●المصادقة على المشروع :يكون من خلال عقد اجتماع بين المدقق ومسؤول الجهة محل التدقيق يتم فيه:

-مناقشة كل النقاط التي يتضمنها مشروع التقرير وتعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

-تحديد الأشخاص المكلفين بتنفيذ التوصيات.

-تحديد آجال تنفيذ التوصيات.

●التقرير النهائي: بعد عملية المصادقة على المشروع وتعديله إذا تطلب الأمر، يصبح تقرير نهائي حيث يجب أن يتضمن هذا التقرير:

-خلاصة موجهة للمدير العام.

-الملاحظات والتوصيات.

-موقف المسؤولين المعنيين بعملية التدقيق.

ويتم إرسال هذا التقرير إلى كل من:

-المسؤولين المعنيين بتنفيذ التوصيات.

-المدير العام.

-مسؤول المصلحة أو الوكالة الخاضعة للتدقيق.

5- متابعة التوصيات: تتمثل هذه المرحلة في متابعة التوصيات الموجودة في تقارير التدقيق الداخلي والوقوف على مدى تطبيق هذه التوصيات من طرف المسؤولين المعنيين بتنفيذها.

المطلب الثالث: واقع المخاطر المالية في مؤسسة SARL SOFRAMIMEX بسكرة.

في المطلب الثالث سنتحدث عن الخطر المالي الذي تعرضت له المؤسسة وكيفية تعاملها معه.

الفرع الاول: تحديد الخطر المالي.

من خلال قيامنا بدراسة حالة مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد (soframimex) ، وجدنا انه تم تحديد خطر مالي على مستوى صندوق المؤسسة والذي تم رصده من قبل المحاسب المكلف بعملية التدقيق الداخلي في المؤسسة. حيث ان هذا الاخير اظهر رصيد دائن نهاية شهر نوفمبر، الأمر الذي كشف عن وجود خطر مالي تم تحديده وتقييمه وتحليل الاثار التي قد تنتج عنه، والتي قد تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة ويمس بنشاطها ان لم يتم ادارته ومعالجته قبل تفاقم اثاره والتي من المرجح أنها ستؤدي في المستقبل إلى صعوبات وتدهور في الوضعية المالية للمؤسسة إذا لم يتم التحكم به.

حيث في 2022/10/31 كان رصيد الصندوق دائن بمبلغ 127226.26 وفي 2022/11/03 تم الحصول على مبلغ بقيمة 70000 وفي 2022/11/13 تم كذلك الحصول على مبلغ بقيمة 111943.4 وفي2022/11/20 تم قبض مبلغ بقيمة 36888.0 حيث يوضح ذلك فيما يلي:

د	ح/53	م
127226.26		
	70000	
	111943.4	
91605.14	36888.0	

الجدول رقم (2): بيان الرصيد النقدي للصندوق.

التاريخ	مدين	دائن
صافي 2022/10/31	127226.26	
2022/11/03		70000
2022/11/13		111943.40
2022/11/20		36888

المصدر: من اعداد الطالبتين من خلال الوثائق المقدمة من مكتب المحاسبة.

الفرع الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في معالجة الخطر المالي

بناءا على استدراك الخطر المالي الحادث على مستوى الصندوق من قبل المدقق الداخلي و استجابة المؤسسة لنصائحه و توجيهاته تم اتخاذ الاجراءات التالية لمعالجة المشكلة :

1. تحليل الوضع المالي : قامت المؤسسة بتحليل الحالة المالية الحالية لتحديد الاسباب الجذرية للمشكلة و تحديد افضل الخيارات الممكنة للتصرف .
2. ضبط العمليات المالية: وجود حاجة لتعديل و تحسين العمليات المالية الحالية للحد من المخاطر المحتملة في المستقبل. يمكن ان يشمل ذلك تعزيز اليات المراقبة المالية و تعزيز الفحص و التدقيق الداخلي .
3. زيادة رقابة الادارة : تمكنت المؤسسة من تعزيز نظام رقابة الادارة لضمان التزام العمليات المالية بالمعايير و السياسات المحاسبية المناسبة . قد تشمل هذه الخطوة تعزيز تدريب الموظفين و تحسين الاتصال بين الادارة و المدقق الداخلي .
4. تقيم السيولة المالية : يمكن ان يكون هناك حاجة لتقييم السيولة المالية للمؤسسة و ضمان توفر السيولة الكافية لتلبية الالتزامات المالية الحالية و المستقبلية .
5. اعادة التخطيط المالي : يمكن ان تتطلب الحالة المالية الصعبة اعادة التخطيط المالي للمؤسسة . قد يكون من الضروري تحديد اولويات النفقات و تخفيض النفقات غير الضرورية و استحداث خطط لزيادة الايرادات .
6. التواصل مع الجهات المعنية :قد تتطلب الحالة المالية الصعبة التواصل مع الجهات المالية المعنية مثل المستثمرين او البنوك .

و في مثالنا هذا تمت المعالجة المحاسبية كالتالي:

530000		ح /الصندوق	400.000.00	
	455100	ح/ الحساب الجاري للشركاء		400.000.00

حيث قامت المؤسسة من أجل مجابهة الخطر المالي الحادث الذي مس صندوق المؤسسة وقيامها بمختلف الإجراءات التحليلية على الخطر واعتمادا على مختلف الاقتراحات التي قدمها المدقق الداخلي بتخصيص ما يقدر بمبلغ 400.000.00 دج وذلك من خلال استخدام الحساب الجاري للشركاء 455100 وصبه في حساب الصندوق 530000.

وبالتالي بعد قيام المؤسسة بتغطية الخطر الواقع والقيام بالتصحيحات المرافقة للتعديل ظهرت التعديلات كالتالي:

جدول رقم 3: تعديل بيان الرصيد النقدي للصندوق.

التاريخ	مدين	دائن
31/10/2022 صافي	127.226.26	
01/11/2022	400.000.00	
03/11/2022		70.000.00
13/11/2022		111.943.40
20/11/2022		36.888.00
المجموع	527.226,26	218.831,40
صافي	308.831,40	

المصدر: من اعداد الطالبتين باستخدام الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

م	ح/53	د
	127226.26	
	400000	
70000		
111943.40		
36888	308.394,86	

الفرع الثالث : المحددات التي يرتكز عليها المدقق الداخلي لوضع برنامج التدقيق الداخلي .

هناك عدة محددات على المكلف بعملية التدقيق الداخلي ان يأخذها بعين الاعتبار لقيامه ببرنامج التدقيق و تعديل برنامج التدقيق السابق، و هذا من اجل التقليل من درجة المخاطر المحتمل وقوعها و التي كان مجملها يتمثل في:

- التعليمات الخاصة التي وجهت للقائم على عملية التدقيق الداخلي من طرف الادارة العليا.
- الملاحظات التي سبق تسجيلها من طرف المكلف بعملية التدقيق الداخلي بخصوص اقسام المؤسسة.
- الاقسام الاكثر عرضة للمخاطر مثل مصلحة المالية و المحاسبية و مصلحة التجارية و مصلحة لتموين.
- التحفظات التي يقدمها محافظ الحسابات (المدقق الخارجي) حول اقسام و وظائف المؤسسة.
- تقييمه لنظام الرقابة الداخلية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.

المطلب الرابع: تحليل النتائج و تقديم توصيات و اقتراحات للمؤسسة.

في المطلب الرابع سوف نقوم بتحليل النتائج بالإضافة الى تقديم توصيات و اقتراحات للمؤسسة محل الدراسة.

الفرع الاول : توصيات واقتراحات تخص عملية التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر المالية:

-ضرورة تعيين مدقق داخلي للوقوف على عمليات مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد ومساعدتها على مواجهة اي اضطرابات في المستقبل.

_ انشاء قسم مستقل للتدقيق الداخلي في مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد له استقلاليته الكافية.

-ضرورة الاهتمام اكثر بعملية ادارة المخاطر المالية وانشاء قسم خاص بها وتعيين فريق مكون في ادارة المخاطر المالية.

-اهمية تكوين المدقق الداخلي تكوينا جيدا فيما يخص ادارة المخاطر المالية.

-في حال عدم امكانية تعيين مدقق داخلي يمكن:

- تعيين مدقق داخلي لتنفيذ عملية التدقيق الداخلي.
- القيام بعملية التدقيق الذاتي و ذلك بتقييم العمليات الخاصة بالمؤسسة بواسطة الموظفين المعنيين و المراجعة المتبادلة بين الادارات المختلفة للتأكد من جودة المعلومات.
- تكوين المكلف بعملية التدقيق الداخلي في المؤسسة في مجال ادارة المخاطر المالية و تدقيق المخاطر المالية.

الفرع الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

من خلال ما توصلنا اليه في فترة تربصنا في مؤسسة SARL SOFRAMIMEXواسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي استنتجنا النقاط التالية:

- تحتل مؤسسة SARL SOFRAMIMEXمكانة مهمة في مجال التجارة خاصة على مستوى المنطقة.
- غياب فلسفة ادارة المخاطر لدى غالبية موظفي المؤسسة مما انعكس على ضعف ادائهم اتجاه المخاطر المحدقة بها.
- الشركة لا تضم وظيفة مستقلة ومتخصصة دورها الاساسي ادارة المخاطر التي تواجهها المؤسسة.
- قيام المحاسب بدور مهمة المدقق الداخلي في المؤسسة مما قد يعرقل السير الحسن لأنشطتها والتعرض لمخاطر مالية لكثرة المسؤوليات التي تكون على عاتق شخص واحد.
- عدم اتباع منهج منظم ودقيق لتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وادارة المخاطر.
- بالنسبة للتكوين فإن المؤسسة توفر للعاملين دورات تكوينية وتدريبية عالية المستوى والكفاءة لكنها لا تخص جانب التدقيق الداخلي وجانب ادارة المخاطر لأن الشركة اصلا لا تحتوي على وظيفة أو مصلحة تخص التدقيق الداخلي وتسيير المخاطر، ايضا يبقى المشكل في مدى استفادة العمال من هذه الدورات فالعملي يبقى دائما بعيدا عن النظري في رأي العمال.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي تعرضنا فيه لدراسة حالة في مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد Soframimex ببسكرة، وذلك بالتطرق للتعريف بالمؤسسة ونشأتها واهدافها بالإضافة الى هيكلها التنظيمي حيث تم ايضا تحليله بذكر مهام كل قسم في المؤسسة، وبملاحظة الوثائق المقدمة من طرف قسم المحاسبة ودراستها تبين لنا ان مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد لا تعتمد على المدقق الداخلي في القيام بعملية التدقيق الداخلي، في ظل هذا وجدنا ان المحاسب هو الشخص المكلف بعملية التدقيق الداخلي، كما أن المكلف الذي تم تعيينه للقيام بعملية التدقيق الداخلي لا يملك خبرة واسعة في التدقيق الداخلي وايضا مجال ادارة المخاطر المالية، كما ارتئينا الى انه لا يوجد في المؤسسة قسم متخصص بعملية التدقيق الداخلي وادارة المخاطر المالية، ولهذا في الاخير تم تقديم توصيات واقتراحات للمؤسسة بهدف تحسين عملية التدقيق الداخلي وادارة المخاطر المالية وضمان السير الحسن للمؤسسة.

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، يمكننا أن نستنتج أن دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية لا يمكن تجاهله أو التقليل من أهميته. فقد تبين لنا أن التدقيق الداخلي يعتبر أداة حيوية في تقييم ومراقبة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات المالية.

من خلال تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي بشكل فعال، يتم تحديد الثغرات والضعف في نظام إدارة المخاطر المالية وتوفير توصيات لتحسينها. يساعد التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المالية بشكل مبكر، وذلك من خلال تحليل العمليات والسياسات المالية وتقييم فعالية الإجراءات المتبعة للتصدي للمخاطر.

علاوة على ذلك، يقوم التدقيق الداخلي بالتحقق من تطبيق اللوائح والمعايير المالية والقانونية وضمان الامتثال لها، يعمل فريق التدقيق الداخلي على تعزيز نزاهة وشفافية العمليات المالية وتحقيق الثقة لدى المستثمرين والجهات الخارجية.

وفي ظل التطورات السريعة في ساحة الأعمال والمال، أصبح التدقيق الداخلي أكثر أهمية من أي وقت مضى. فإدارة المخاطر المالية تواجه تحديات متزايدة وتغيرات مستمرة، وبالتالي فإن التدقيق الداخلي يلعب دورًا حاسمًا في التأكد من أن الشركات والمؤسسات تتعامل مع هذه التحديات بطريقة فعالة ومستدامة. لذلك، يجب على الشركات والمؤسسات الاستثمار في بناء وتعزيز وحدة التدقيق الداخلي الخاصة بها و تزويدها بالموارد اللازمة والخبرات المهنية. يجب أيضًا تشكيل وحدة خاصة للتدقيق الداخلي وتعزيز التواصل والتعاون بينها وبين باقي الأقسام والإدارات داخل المؤسسة، لتحقيق أعلى مستويات الأداء والمراقبة.

باختصار، يعد التدقيق الداخلي أداة حيوية في إدارة المخاطر المالية، ويساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة والامتثال المالي. إن الاستثمار في تطوير وتعزيز وحدة التدقيق الداخلي يعتبر استثمارًا استراتيجيًا لتحقيق النجاح والاستدامة في الأعمال المالية للمؤسسة.

اولا: نتائج اختبار الفرضيات.

الفرضية الاولى: تنقسم معايير التدقيق الداخلي لمجموعتين معايير الصفات ومعايير الاداء، حيث تحدد معايير الصفات الخصائص التي يجب توفرها في الهياكل والأفراد الذين يمارسون التدقيق الداخلي. أما معايير الأداء تتناول طبيعة التدقيق الداخلي وتحدد معايير الجودة لقياس أداء الخدمات المقدمة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

الفرضية الثانية: يتم تحديد المخاطر المالية من خلال اتباع استراتيجيات ادارة المخاطر المالية، كاستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة. وذلك من خلال تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمؤسسة والتي لا ترغب المؤسسة في تحمل اكثر منها وهذا ما يثبت الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة بين التزام المدقق الداخلي بإجراءات ومعايير التدقيق الداخلي ومدى تعرض المؤسسة الاقتصادية للمخاطر المالية، حيث ان التزام المدقق الداخلي بالمعايير هو الامر الذي يعزز عملية ادارة المخاطر المالية، ومنه تحديد المخاطر المالية بدقة وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة.

ثانيا : نتائج الدراسة:

من اجل تجسيد الدور الفعلي والحقيقي للتدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لابد من الاخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الاساسية لإدارة المخاطر المالية من اجل تفعيل دور التدقيق الداخلي فيها وبناءا على النتائج التي تم التوصل اليها قدمنا بعض الاقتراحات الاتية حيث:

من خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى:

- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها بما يضن استقلاليتها وموضوعيتها وكفاءة و فعالية عملياتها لما لها من اثر ايجابي كبير في نجاح المؤسسة ودعم ادارة المخاطر.
- تقديم الدعم للمدقق الداخلي من خلال توفير معلومات اللازمة للتصدي لها وللعراقيل التي تواجهه في اداء مهامه .
- ضرورة عقد دورات وتدريبات متخصصة ومؤتمرات علمية خاصة بإدارة المخاطر المالية والتدقيق الداخلي.
- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر خاصة المالية .

ومن خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى:

- المؤسسة لا تضم وظيفة مستقلة ومتخصصة دورها الاساسي التدقيق الداخلي وادارة المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة.
- يرتكز نجاح عملية ادارة المخاطر المالية على حسن تسيير نظام التدقيق الداخلي.
- يعتبر دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر المالية في المؤسسة ذو اهمية كبيرة وذلك لإضافة قيمة المؤسسة والعمل على تحقيق اهدافها، من خلال المعالجة الصحيحة للمخاطر المالية التي قدا تواجه المؤسسة، وذلك من خلال اكتشافها والبحث عن سبل معالجتها المناسبة لزيادة ثقة الزبائن .
- تحديد الشركة للمخاطر التي يمكن ان تواجه مصالحها وتقييمها ومعالجتها.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة.
- ضرورة تكوين مدقق داخلي في مجال ادارة المخاطر المالية وتدقيق ادارة المخاطر المالية بشكل الذي يتوافق مع معايير التدقيق الدولية.

- ضرورة وجود قسم جديد مختص بإدارة المخاطر المالية بفاعلية واكثر مرونة تعاملا مع التغيرات الحاصلة في بيئة المؤسسة.
- العمل على استمرارية مقومات استقلالية المدقق الداخلي، لكي يتمكن من اداء مهامه بأكمل وجه.
- العمل على التنسيق بين قسمي التدقيق الداخلي وادارة المخاطر المالية في المؤسسة للرفع من اداءها والتقليل من مخاطرها.

رابعا: افاق الدراسة:

يعتبر موضوع دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية ذو اهمية بالغة وهذا ما يجعل ضرورة التدقيق الداخلي في المؤسسة من اجل منع حدوث مثل هذه المخاطر واقتراح الحلول اللازمة لمواجهتها والتي يقوم بها المدقق الداخلي منه نجد ان هذا الموضوع يمكن ان يتطور اكثر في مواضيع اخرى لذا سنقوم بطرح بعض المواضيع التي من الممكن ان تكمل هذا العمل منها:

- دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء الاداري.
- مدى تأثير قيام التدقيق الداخلي بمهام ادارة المخاطر المالية على استقلاليته.
- دور التدقيق الداخلي في اكتشاف وضع التحليل المالي على مستوى المؤسسات المالية.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
شكر و عرفان	
ملخص الدراسة	
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ-د
الفصل الاول: الاطار النظري للتدقيق الداخلي وادارة المخاطر المالية	1
المبحث الاول: التدقيق الداخلي	3
المطلب الاول: مفهوم التدقيق الداخلي	3
المطلب الثاني: أنواع و خصائص و وسائل التدقيق الداخلي	8
المطلب الثالث: وظائف و إدارة و معايير التدقيق الداخلي	12
المبحث الثاني: ماهية ادارة المخاطر المالية	18
المطلب الاول: مفاهيم اساسية حول ادارة المخاطر المالية	18
المطلب الثاني: عملية ادارة المخاطر المالية واستراتيجياتها	24
المطلب الثالث: مبادئ واهداف ادارة المخاطر المالية	26
المبحث الثالث: دور وعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر المالية	30
المطلب الاول : علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر المالية	30
المطلب الثاني : دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية	31
المطلب الثالث: اليات تفعيل دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المالية	33
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد	37
المبحث الاول : تقديم عام حول مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد SARL SOFRAMIMEX بسكرة	39
المطلب الاول : التعريف بالمؤسسة ونشأتها	39
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	40
المبحث الثاني: واقع عملية التدقيق الداخلي والمخاطر المالية في مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد SARL SOFRAMIMEX بسكرة	46
المطلب الاول :واقع عملية التدقيق الداخلي لمؤسسة الاخوة عموري للاستيراد بسكرة	46
المطلب الثاني: عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة الاخوة عموري للاستيراد بسكرة	47

المطلب الثالث: واقع المخاطر المالية في مؤسسة SARL SOFRAMIMEX بسكرة	49
المطلب الرابع: تحليل النتائج وتقديم توصيات واقتراحات للمؤسسة	52
خلاصة الفصل.	54
الخاتمة	55
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1. أ. هورشر كارين . (2008). أساسيات ادارة المخاطر المالية. (عطا الله وارد خليل ، و محمد عبد الفتاح العشماوي، المترجمون) القاهرة: مكتبة الحرية للنشر و التوزيع.
2. .بن عبد الله العمار عمار. (2014). الاطار العام لعمل وحدات المراجعة الداخلية في الاجهزة الحكومية للمملكة العربية السعودية. الرياض
3. جورج اي رجدة، و مايكل جي مكنمارا . (2004). *مبادئ ادارة الخطر و التأمين*. المنصورة: دار الكتاب الاكاديمية.
4. حسن محمد القاضي. (2014). *الادارة المالية العامة*. عمان: دار الاكاديميون للنشر و التوزيع.
5. خالد وهيب الراوي . (2011). *ادارة المخاطر المالية*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
6. خير الله فرج . (2016). ادارة المخاطر المالية . عمان : دار امجد للنشر .
7. خالد احمد علي محمود . (2019). *فن إدارة المخاطر في البنوك و سوق المال*. الاسكندرية : دار الفكر الجامعي .
8. رضوان عبد الحميد سمير حسن. (2005). *المشتقات المالية و دورها في ادارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة ادواتها*. القاهرة: دار النشر للجامعات.
9. .سامي محمد الوقاد، و لؤي محمد وديان. (2010). تدقيق الحسابات. عمان: مكتبة المجتمع العربي
10. شيراز محمد خضر. (2022). التدقيق الداخلي. دار الاكاديمية
11. صالحي محمد. (2016). التدقيق الداخلي و دوره في الرفع من تنافسية المؤسسة. عمان. مركز البحث و تطور الموارد البشرية.
12. عبد الله سلامة. (1974). *الخطر و التأمين الاصول العلمية و العملية*. القاهرة: دار النهضة العربية.
13. عيد احمد ابو بكر ، و وليد اسماعيل السيفو . (2009). ادارة الخطر و التامين. عمان : دار اليازوري العلمية .
14. فتحي رزق السوافيري وآخرون،،(2002) الاتجاهات في الرقابة والتدقيق الداخلي، الاسكندرية،الدار الجانب الجديدة.
15. محمد عادل ناولو. (2022). *ادارة المخاطر المالية و المصرفية بين النظرية و التطبيق* . حلب: دارسورية الفتاة.

16.محمد وحيد عبد الباري . (1997). ادارة الخطرو التأمين التجاري و الاجتماعي. القاهرة، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر.

17.محمد الفاتح محمود بشير المغربي . (2019). *ادارة التمويل المصرفي*. المنامة: الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

18.مصطفى خالد الشيخ. (2020). اجراءات المراجعة الداخلية و اثار تطبيقها على الحوكمة و ادارة المخاطر و الرقابة الداخلية . الاسكندرية : توزيع منشأة المعارف

19.محمد زامل فليح الساعدي، و حكيم حمود فليح الساعدي. (2019). التدقيق الداخلي في الشركات العامة. بغداد. دار عشتار الأكاديمية.

20.محمد لمين علوان. (2019). نظام المعلومات المحاسبية و التدقيق الداخلي. عمان: اسامة للنشر و التوزيع.

21.نور الدين حامد، و مريم عمارة. (2016). التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الاقتصادية. الاردن: دار زهران.

2. المقالات:

1. ادم حديدي. (20 3, 2016). دور التدقيق الداخلي في الحد من الخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية. مجلة دفاتر اقتصادية، الصفحات 1-18.
2. امحمد بن الدين. (2014). اثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الحقيقة
3. بن علي بلعزوز. (2010/2009). استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية. مجلة الباحث، الصفحات 331ق-344.
4. خديجة تمار ، و محمد العيد . (4, 2017). دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارةالمخاطر المصرفية في الجزائر. *اقتصاديات الاعمال و التجارة* .
5. زهرة عباس، و نجوى بن عويدة. (30 جوان, 2022). التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات. مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتجيات الاعمال.
6. علي محمود حسن العبيدي، و محمد نور محمد الناير . (2022). الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع IFRS7. مجلة كلية مدينة العلم، 14(1).
7. عبد الكريم احمد قندوز. (2012). إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية.
8. عماد الحانوتي،(ماي،2002) أهمية التدقيق الداخلي في الحد من الغش، نشرة إلكترونية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين العدد 06.
9. الغالي بوخروبة، و بلقاسم دواح. (5 3, 2019). دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية – دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، الصفحات 307-322.

10. قيصر عبد الكريم حمودي ، عبد الرحمن عبيد جمعة ، و عمر هويدي صالح. (2019). ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية العراقية باسخدام نموذج البرمجة التربيعية (دراسة لعينة من المصارف الاسلامية في العراق). *مجلة الدنانير*.
11. ماهر علي الشمام. (2012). استخدام محاسبة الحماية (التحوط) في إدارة المخاطرة المالية. تنمية الرافدين، 63-49.
12. مريم كلاش ، و نور الدين بهلول . (2021). دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 436 - 452.
13. منال بن شيخ . (2020). تقنيات التعامل مع المخاطر في شركات التأمين على الاشخاص. مجلة إيكوفاين، 14.
14. ماهر اسماعيل بدران. (2019). دور التدقيق الداخلي في تحديد و تقييم المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات . مجلة العلوم الاقتصادية – جامعة البصرة، الصفحات 76-97.
15. نور الدين احمد قايد، و محمد لمين علوان. (2015). اثر استخدام انظمة التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية على التدقيق الداخلي. مجلة الباحث الاقتصادي.
16. ولاء فريد، و حسين بن عطاف . (2 11, 2021). دور التجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك السلامية. *المجلة العربية للنشر لعلمي* ، الصفحات 115-141.
17. وليد تخربين، و هوارية مبسوط. (14 اوت, 2021). ملامح تطبيق التدقيق الداخلي في الجماعات المحلية _ دراسة استطلاعية بولاية تيارت _. مجلة اوراق اقتصادية، 71-91.

3. الاطروحات و الرسائل الجامعية:

1. احمد عبده عبده عتش . (2011). اطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر في بيئة الاعمال المصرية. طنطا، قسم المحاسبة ، مصر.
2. سارة طبيب . (2017/2016). دور ادارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي. العلوم النجارية، الجزائر.
3. شادي صالح البجيرمي. (2010-2011). دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر. قسم المحاسبة، سوريا.
4. عودة الله خلدون عبد الله البطوش. (9, 2015). دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الاردنية . عمان، قسم المحاسبة ، الاردن.
5. عامر حاج دحو. (01 12, 2018). التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية و دورة في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية. ادرار.
6. لطيفة عبدلي . (2012/2011). دور و مكانة ادارة االمخاطر في المؤسسة الاقتصادية. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير مدرسة الدكتوراه، الجزائر.
7. محمد علي محمد علي . (2005). ادارة المخاطر المالية في شركات المساهمة المصرية. 7. القاهرة، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر.

8. نجلاء بنت محمد البقمي . (2013). مخاطر الصكوك و آليات التحوط منها : مع دراسة تطبيقية لصكوك شركة متعثرة. جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية.

4. المؤتمرات والملتقيات:

1. عبد القادر شلالي ، و علال قاشي . (2013). مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية. مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم. البويرة: جامعة آكلي امحند أولحاج .

5. المطبوعات:

1. اوصيف لخضر. (2016 /2017). مدخل للتدقيق الداخلي. قسم العلوم الاقتصادية.

ثانيا: المراجع باللغةالاجنبية.

1. Matthews, H. (2008). Operational risk. Topic Gateway Series, 14.
2. board public company accounting oversight. (2010, 8 5). AUDITING STANDARDS. Washington, D.C., usa.
3. aijaz, p., ateeq, r. m., azhar, n., aftab, k., syed, z., sofia, q., & awais, p. (2022). six sigma and quality management.

الملاحق

الملحق رقم (1) : موجز من دفتر الاستاذ 1

SARL ZAATCHA AGREGATS **EXTRAIT GRAND-LIVRE** PAGE:1

EDITION DU 17/05/2023 14: 1

BISKRA

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

COMPTE:530000-Caisse **NOVEMBRE 2022**

DATE	JOURNAL	FOLIO	N° LIGNE	PIECE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
							SOLDE AU 31/10/22	127 226,26	0,00
03/11/22	01	11	5	0061	530000	N° FJB223078	VERSEMENT ESP BADR N° FJB2230787933844		70 000,00
13/11/22	01	11	8	0062	530000	822210A00097	REG F/SONELGAZ MOIS OCTOBRE 2022		111 943,40
20/11/22	01	11	11	0063	530000	QUIT 0327654	REG G 50 10/2022 DGI BISKRA		36 888,00
							TOTAL (3) MOUVEMENTS du 01/11/22 au 30/11/22	0,00	218 831,40
							CUMULS AU 30/11/22	127 226,26	218 831,40
							SOLDE AU 30/11/22		91 605,14

الملحق رقم (2): بطاقة التحميل المحاسبي

SARL ZAATCHA AGREGATS

BISKRA

EDITION DU 17/05/2023 13:50

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

FICHE D'IMPUTATION COMPTABLE

JOURNAL	01-CAISSE
PIECE	0060
FOLIO	11
DATE	01/11/22
LIBELLE	ALIMENTATION CAISSE [redacted]

COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
530000	Caisse	400 000,00	
455100	Associés-comptes courants		400 000,00
	TOTAL GENERAL	400 000,00	400 000,00

NATURE_GROS_DETAIL=0	TRI_LIBELLE=N	PRINT_CODE_AVEC_NOM=N	TIERS_IS_CODE_AUX=O	CPTE_VENTES=70	CPTE_CLIENTS=411

الملحق رقم (3) :موجز من دفتر الاستاذ 2.

SARL ZAATCHA AGREGATS **EXTRAIT GRAND-LIVRE** PAGE:1

EDITION DU 17/05/2023 14: 3

BISKRA EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

COMPTE:530000-Caisse **NOVEMBRE 2022**

DATE	JOURNAL	FOLIO	N° LIGNE	PIECE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
							SOLDE AU 31/10/22	127 226,26	0,00
01/11/22	01	11	1	0060	530000		ALIMENTATION CAISSE [redacted]	400 000,00	
03/11/22	01	11	5	0061	530000	N° FJB223078	VERSEMENT ESP BADR N° FJB2230787933844		70 000,00
13/11/22	01	11	8	0062	530000	822210A00097	REG F/SONELGAZ MOIS OCTOBRE 2022		111 943,40
20/11/22	01	11	11	0063	530000	QUIT 0327654	REG G 50 10/2022 DGI BISKRA		36 888,00
							TOTAL (4) MOUVEMENTS du 01/11/22 au 30/11/22	400 000,00	218 831,40
							CUMULS AU 30/11/22	527 226,26	218 831,40
							SOLDE AU 30/11/22	308 394,86	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية
الرقم : 403 / ك.ق.ت.ت / 2023

بسكرة في : 21 - 03 - 2023
إلى السيد : مدير مجمع عموري بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – روابح نسرين

2 – عزيز إيمان

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر تخصص : محاسبة وتدقيق

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية "

تحت إشراف : د/ نوبلي نجلاء

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

عميد الكلية

نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة
د . غربي وهيبة

جامعة محمد خيضر بسكرة
نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير